# سيناريوهات حركة الجنيه أمام الدولار فى 2026


أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

البورصجية

السنة الرابعة عشر
الاصدار الثانى - العدد ٣٨١
الأحد
٢١ ديسمبر ٢٠٢٥
غرة رجب ١٤٤٧

الثمن ٣ جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com



itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات


# مكاسب وتحديات تحويل البورصة إلى «شركة مساهمة»

رئيس الغرفة التجارية بالقاهرة لـ«البورصجية»:

## دعم المبادرات الرئاسية وأهمها مشروع «توطين الصناعة»

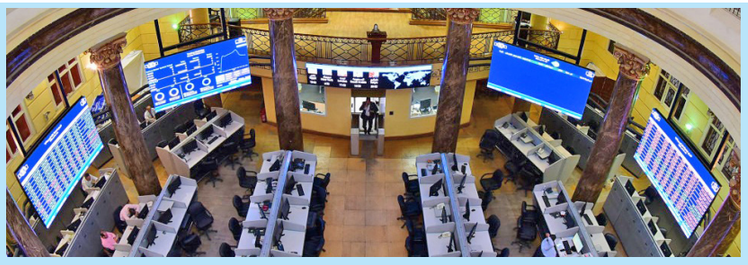

## توقعات آخر جولة لـ«سعر الفائدة» فى 2025

## «سوق المال» يتخلص من «فزاعة الضرائب»

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

«أيمن العشرى» رئيس الغرفة التجارية بالقاهرة فى حواره لـ«البورصجية»:

# دعم المبادرات الرئاسية وأهمها مشروع «توطين الصناعة»

## مراقبة الأسواق يوميًا لضمان استقرار أسعار السلع وحماية المستهلك

فى ظل المتغيرات الاقتصادية المتسارعة التى تشهدها مصر، تبرز أهمية الدور الذى تلعبه الغرف التجارية فى تحقيق التوازن بين استقرار الأسواق، ودعم الإنتاج المحلي، وتعزيز الصادرات وجذب الاستثمارات، وتأتى غرفة القاهرة التجارية فى مقدمة هذه المؤسسات، باعتبارها حلقة الوصل بين مجتمع الأعمال وصناع القرار، ومنصة لتبادل البيانات والمعلومات وفتح آفاق التعاون الإقليمى والدولي.

وفى هذا الحوار، يكشف أيمن العشري، رئيس غرفة القاهرة التجارية ورئيس مجموعة العشرى للصلب، عن رؤية الغرفة للتعامل مع تحديات السوق، وآليات مراقبة الأسعار وحماية المستهلك، ومستقبل صناعة الحديد فى مصر، إلى جانب خطط التوسع الصناعى والتصديري، ودور القطاع الخاص فى قيادة النمو الاقتصادى خلال المرحلة المقبلة، فضلًا عن الشراكات الدولية مع الصين والمغرب، وتأثير التحول الرقمى على منظومة التصدير.

أجرت الحوار- رباب الشاذلي:

«مجموعة العشرى» تستعد لطرح عام خلال 2026 وتصدر إلى 30 دولة

**** ما دور غرفة القاهرة التجارية فى دعم مجتمع الأعمال وتعزيز الاستثمار؟**

غرفة القاهرة تضم جميع القطاعات التجارية والصناعية والخدمية والاستثمارية، ويبلغ عدد المنتسبين إليها نحو ٧٠٠ ألف عضو، وهو ما يمنحها قدرة حقيقية على تمثيل مختلف الأنشطة الاقتصادية، ولا يقتصر دور الغرفة على تقديم خدمات العضوية فقط، بل يمتد ليشمل العمل كجسر يربط مجتمع الأعمال بالجهات الحكومية والشركاء الدوليين.

نحن نوفر البيانات والمعلومات الخاصة بالسوق المصري، ونسهّل الوصول إلى الفرص الاستثمارية، ونشارك فى صياغة السياسات الاقتصادية التى تدعم نمو القطاع الخاص، مع التركيز على دعم المبادرات الرئاسية وعلى رأسها مشروع «توطين الصناعة»، الذى يهدف إلى تعظيم الاعتماد على التصنيع المحلى وزيادة القيمة المضافة للمنتج المصري، بما يفتح المجال أمام استثمارات جديدة محلية وأجنبية.

**** كيف تتابع الغرفة حركة الأسعار وتأثيرها على السوق والمستهلك؟**

نقوم بمتابعة الأسواق المحلية بشكل يومي، ونراقب أسعار السلع الأساسية مثل المواد الغذائية والمشروبات والخضروات واللحوم، مع تحليل التغيرات الناتجة عن تكاليف الإنتاج والنقل والاستيراد، كما نتعاون مع الجهات الحكومية لتوفير بيانات دقيقة تساعد فى اتخاذ قرارات استباقية تضمن استقرار السوق وحماية المستهلك.

**** ما الإجراءات المتخذة لدعم استقرار الأسعار؟**

نركز على تعزيز الإنتاج المحلي، خاصة فى الصناعات الغذائية والزراعية، وتسهيل وصول المنتجات المصرية إلى الأسواق المحلية والدولية، كما ننسق مع القطاع الخاص والجهات الحكومية لضبط منظومة التوريد وتوفير السلع بأسعار عادلة، ونعمل على تحسين كفاءة سلاسل الإمداد لتقليل أى ضغوط سعرية، بما يحقق التوازن بين مصلحة المنتج والمستهلك.

**** كيف ترى الغرفة دورها فى تعزيز الصادرات المصرية؟**

تلعب الغرفة دورًا محوريًا فى تنمية الصادرات من خلال تسهيل التواصل بين المصدرين والجهات الحكومية، وحل المشكلات البيروقراطية، وفتح قنوات تصدير جديدة مع الأسواق العالمية، كما نحرص على توفير المعلومات الدقيقة حول فرص الاستثمار، ودعم المنتج المصرى للوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، مع التركيز على تحسين الجودة وخفض التكلفة وزيادة سرعة النفاذ للأسواق.

**** بشأن صناعة الحديد.. كيف تصف وضعها الحالى فى مصر؟**

صناعة الحديد تمر بمرحلة دقيقة، حيث تواجه مصانع الدرفلة تحديات كبيرة نتيجة الرسوم الجمركية المفروضة على خام البليت المستورد، وهو المادة الأساسية للإنتاج، فى حين تستفيد المصانع المتكاملة من الخامات المحلية، وهذا الوضع يخلق فجوة واضحة فى تكاليف الإنتاج، تجعل تكلفة طن الحديد فى مصانع الدرفلة أعلى، ليس بسبب ضعف الكفاءة أو التكنولوجيا، وإنما بسبب السياسات الحالية للحماية الجمركية، وهو ما قد يؤدى إلى خروج عدد من هذه المصانع من السوق وخلق احتكار مستقبلي.

**** ما الحلول المطلوبة لحماية مصانع الدرفلة؟**

إعادة النظر فى رسوم الإغراق المفروضة على البليت المستورد أصبحت ضرورة ملحة، كما أن التدخل الحكومى السريع يمثل مفتاح حماية هذه الصناعة التى تُعد «رمانة الميزان» لاستقرار أسعار الحديد، فحماية مصانع الدرفلة تصب فى مصلحة السوق والمستهلك والاقتصاد الوطني، واستمرار الوضع الحالى قد يؤدى إلى تراجع الإنتاج المحلى وزيادة الاعتماد على عدد محدود من المنتجين.

«مصانع الدرفلة» تحتاج إعادة النظر فى رسوم الإغراق على البليت

## القطاع الخاص مفتاح النمو الاقتصادى المرحلة المقبلة

**** كيف تتعامل مجموعة العشرى مع هذه التحديات؟ وما خططكم للتوسع؟**

نستعد لطرح عام خلال العام المقبل، ولدينا طاقة إنتاجية تبلغ نحو ٣ ملايين طن سنويًا، مع خطط توسعية لا تقل عن ٣٠٠ مليون دولار لزيادة خطوط الإنتاج وتعزيز التصدير، ونصدر حاليًا إلى أكثر من ٣٠ دولة تشمل أوروبا والولايات المتحدة وإنجلترا والأسواق العربية والإفريقية، وهو ما يعكس قدرة المنتج المصرى على المنافسة متى توفرت له بيئة تشغيل مستقرة وعادلة.

**** كيف تقيّم السياسات الحكومية الجديدة لتطوير منظومة التصدير؟**

الخطوات التى أعلنتها وزارتا المالية والاستثمار والتجارة الخارجية تمثل تحولًا استراتيجيًا حقيقيًا، حيث يتم بناء منظومة تصدير متكاملة شبيهة بمراكز الخدمات اللوجستية للاستيراد. كما أن إدخال وحدات الكشف والمعاينة داخل ساحات التصدير يعزز سرعة وكفاءة نفاذ الصادرات للأسواق العالمية ويزيد من تنافسية المنتج المصري.

**** ما تأثير التحول الرقمى والذكاء الاصطناعى على التصدير؟**

التحول الرقمى الكامل واستخدام الذكاء الاصطناعى يسهمان فى تقليص زمن الدورة المستندية، وخفض التكاليف اللوجستية، وزيادة كفاءة سلاسل الإمداد والتوزيع، وأصبحا عنصرين أساسيين فى تعزيز تنافسية الصادرات المصرية عالميًا.

**** كيف تقرأ ارتفاع الصادرات غير البترولية إلى ٤٠٫٦ مليار دولار؟**

هذا الارتفاع يعكس نجاح السياسات الداعمة للقطاع الصناعى والتصديري، والتوسع فى الصناعات التحويلية ورفع كفاءة المنتج المحلي، كما أن استمرارية برامج دعم الصادرات ومعالجة الإجراءات البيروقراطية أسهمت فى تعزيز تنافسية السلع المصرية، ما يؤكد أن التصدير أصبح ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي.

**** كيف تعزز الغرفة العلاقات الاقتصادية الدولية؟**

نعمل على بناء شراكات استراتيجية مع دول عدة، أبرزها الصين، من خلال المنتدى المصرى الصيني، الذى يفتح مجالات للتعاون فى الصناعة والطاقة والبنية التحتية، مع الاستفادة من موقع مصر الاستراتيجي، كما نهتم بتعزيز التعاون مع المغرب من خلال تبادل البيانات وتسهيل دخول المستثمرين المغاربة للسوق المصري.

**** كيف ترى المرحلة المقبلة للقطاع الخاص والمستثمرين؟**

المرحلة المقبلة ستشهد تنافسًا إقليميًا ودوليًا قويًا، وعلى القطاع الخاص المصرى استغلال الفرص من خلال تعزيز التكنولوجيا وجودة الإنتاج وفتح أسواق جديدة، حيث أن التعاون بين الدولة والقطاع الخاص ضرورة حتمية لتحقيق النمو المستدام وجذب الاستثمارات وتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.

المعدن الأصفر يستحوذ على السيولة النقدية خارج الإطار المصرفى..

# مدخرات المصريين داخل «شكمجية الذهب»

**كتبت: ولاء النجار**

يشهد سوق الذهب فى مصر – خلال الفترة الأخيرة– حالة من النشاط اللافت، خاصة مع ارتفاع مستويات السيولة النقدية المتداولة خارج الإطار المصرفى وفقًا لأحدث الإحصاءات الصادرة عن البنك المركزى المصري، والتى تشير إلى ارتفاع حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى إلى ١,٤٢٩ تريليون جنيه خلال أكتوبر الماضى مقابل ١,٤١٨ تريليون جنيه خلال سبتمبر، وهو ما انعكس على حركة البيع والشراء بشكل مباشر.

ومع تزايد اتجاه المواطنين إلى الادخار خارج القنوات الرسمية، أصبح الذهب الملاذ الأكثر جذبًا للمواطن الذى يبحث عن حماية مدخراته من تقلبات الأسعار وعدم استقرار الأسواق، الأمر الذى رفع الطلب المحلى على المعدن الأصفر وأدى إلى تحركات متسارعة فى أسعاره.

واستطلعت «البورصجية» آراء بعض المواطنين حول كيفية التصرف فى المدخرات والسيولة النقدية لديهم وهل يفضلون شراء الذهب فى حال كان لديهم سيولة نقدية أو فوائض أموال؟

قال طارق الفقى – مواطن–: إنه يفضل الذهب كملاذ آمن للاستثمار فى الوقت الحالي، خاصة فى أوقات انخفاض فوائد البنوك، وفى حال وجود فائض أموال لديه فإنه بفضل أن يشترى به ذهب ويحتفظ به، وفى أى وقت يحتاج للأموال يقوم ببيع الذهب للحصول على الأموال.

فيما قالت جنة محمد – مواطنة–: إنها تفضل شراء الذهب كنوع من الادخار من خلال شراء السبائك أو الجنيهات الذهب، وقد تلجأ لشراء الذهب المستعمل للزينة والاستثمار فى الوقت نفسه، مشيرة أنها فى حال كان لديها فائض أموال فإنها تفضل دائمًا شراء الذهب؛ لأنه يصلح للاستثمار والزينة، وفى حال الرغبة فى الحصول على الأموال بشكل سريع فإنها تذهب لبيع الذهب.

وفى السياق ذاته، قال أحمد مصطفى – مواطن–: إن شراء الذهب للاستثمار يكون للاحتفاظ به وبيعه على المدى البعيد، أما فى الوقت الحالى فالشراء للاستثمار لا يصلح؛ نظرًا لأن الأسعار متغيرة بين اليوم والآخر، ويفضل أحمد شراء الذهب والاحتفاظ به كاستثمار، ولكن فى حال كان لديه فائض أموال ولا يفكر فى بيعه إلا بعد سنتين أو أكثر.

ورأى أحمد محمد – مواطن–: أن الذهب ليس وسيلة استثمار ولكنه ادخار، فقد يكون الاستثمار فى الذهب جيد بالنسبة للتجار لكن بالنسبة لنا كمواطنين الأمر مختلف، فالذهب مجرد شكل لحفظ قيمة النقود لحين الاحتياج لها فى وقت لاحق، خاصة مع تغير الأسعار بشكل عام خلال الفترة الأخيرة.

وتعليقًا على ذلك.. قال إيهاب واصف رئيس شعبة الذهب والمعادن الثمينة باتحاد الصناعات المصرية، إن وجود السيولة النقدية خارج الإطار المصرفى يكون لها تأثير على شراء الذهب فى بعض الأوقات على مدار العام وليس طوال السنة إلا فى حالات الإقبال على الشراء الاستثمارى البحت، ومن هذه الأوقات «الموسم الشتوي» والذى يبدأ مع بداية إجازة منتصف العام وحتى عودة المدارس و«موسم عيد الأم» و«موسم عيد الفطر»، و«الموسم الصيفي»، والذى يبدأ من منتصف شهر يونيو وحتى أواخر شهر أغسطس أو منتصف شهر سبتمبر، وأيضًا «موسم الكريسماس» وموسم «عيد الأضحى»، ولكن الإقبال على شراء الذهب خلالهما لا يكون مرتفع مثل باقى المواسم.

وأضاف «واصف» – فى تصريحات خاصة لـ«البورصجية»–، إننا اليوم فى نقطة تعادل فى أسعار الذهب، أى أن العرض يساوى الطلب بالنسبة لحركة الشراء والبيع، فخلال الفترة الحالية لدينا توازن فى أسعار الذهب، وذلك على مدار الأشهر الماضية وليس وليد اليوم، وهذا ما يسمى بالاستقرار فى حالة أو حركة السوق.

وأكد «واصف»، أن الوقت الحالى ليس وقت «هاى سيزون» بالنسبة لشراء الذهب، وبالتالى فالطلب على شراء الذهب معتدل، مشيرًا إلى عدم وجود أرقام محددة توضح ما تم بيعه وشراءه من الذهب فليس لدينا أرقام توضح حجم مبيعات الذهب أو الأموال التى أنفقها المواطنين على شراء الذهب.

وأوضح «واصف»، أن حركة بيع وشراء الذهب تعتمد على مجموعة من المتغيرات سواء على المستوى المحلى أو العالمى ولا ترتبط بتوافر السيولة النقدية لدى المواطنين، فكل يوم يحدث مستجدات محلية وعالمية يكون لها تأثيرًا بشكل أو بآخر على سوق الذهب.

## قادت الارتفاعات القياسية خلال 2025..

# «الاستحواذات» الوجه الآخر للطروحات الحكومية فى البورصة

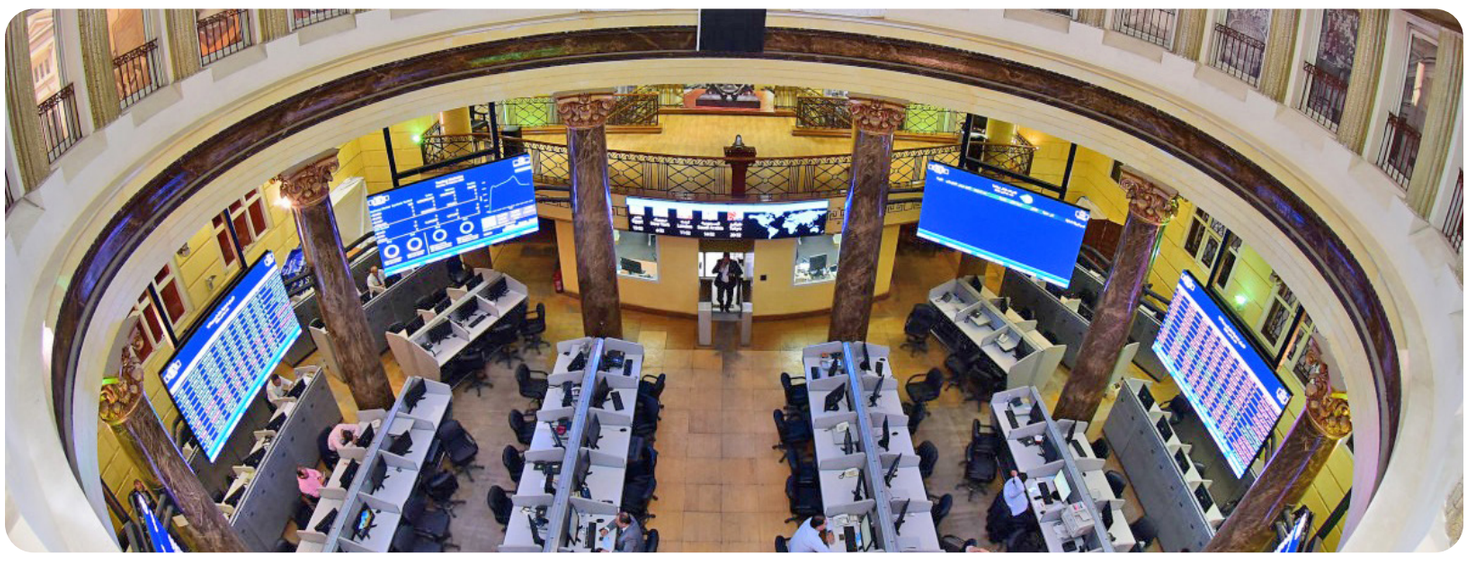

**كتب- طه نبيل:**

تشهد البورصة المصرية خلال العام الجارى 2025 أداءً قويًا وارتفاعات ملحوظة فى مؤشراتها، مدعومة بتحسن المؤشرات الاقتصادية وزيادة ثقة المستثمرين فى سوق الأوراق المالية المصرية.

وسجل المؤشر الرئيسى للبورصة المصرية ارتفاعًا كبيرًا خلال العام، لتبلغ مكاسبه منذ بداية العام نحو 45%، فيما حقق مؤشر الشركات الصغيرة والمتوسطة EGX70 مكاسب قوية بلغت نحو 59% منذ بداية العام.

وتعكس هذه الارتفاعات القوية جاذبية الأسهم المصرية، وتؤكد أن السوق بات يمثل بيئة مناسبة لعودة نشاط الاستحواذات والاندماجات.

وتأتى صفقة استحواذ مجموعة موانئ أبوظبى على حصة مؤثرة فى شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع ضمن أبرز صفقات الاستحواذ فى السوق المصرى خلال الفترة الأخيرة، حيث تعكس الصفقة اهتمام المستثمرين الاستراتيجيين بالقطاعات الحيوية، وعلى رأسها النقل والخدمات اللوجستية والموانئ.

وتؤكد الصفقة أن الشركات المصرية العاملة فى القطاعات الاستراتيجية لا تزال محل اهتمام إقليمى واسع، فى ظل توسعات البنية التحتية، وربط الموانئ بالمناطق الصناعية وسلاسل الإمداد العالمية، بما يعزز من تنافسية الاقتصاد المصري.

واستطلعت «البورصجية» آراء عدد من خبراء سوق المال حول نشاط الاستحواذات التى تشهدها الأسهم المصرية خلال الفترة الأخيرة.

وقال هشام حسن الخبير الاقتصادى وخبير أسواق المال، إن الاستحواذات فى البورصة المصرية ليست جديدة، لكنها تمثل الوجه الآخر لأجندة الطروحات الحكومية.

وأضاف أن هذه الصفقات تعكس بوضوح رغبة المستثمرين الأجانب والعرب فى الدخول إلى السوق المصري، سواء بهدف التوسع الاستثمارى أو إعادة تنويع المحافظ الاستثمارية.

وأوضح أن أجندة الطروحات الحكومية اتخذت خلال السنوات الأخيرة شكلًا مختلفًا، يقوم على تقييم الشركات أولًا ثم طرحها فى السوق الثانوي، بما يهدف فى الأساس إلى جذب مستثمر استراتيجى أجنبى أو عربى وليس مجرد التخارج.

من جانبه، قال مينا رفيق، محلل أول فى شركة برايم للاستثمار، إن الارتفاعات الأخيرة لمؤشرات البورصة المصرية جاءت مدفوعة بتحسن معدلات النمو الاقتصادي، والتى تنعكس بطبيعتها على أداء سوق المال باعتباره مرآة حقيقية للاقتصاد.

وأضاف أن اتجاه البنك المركزى نحو السياسة النقدية التيسيرية ساهم فى انتعاش النشاط الاقتصادي، وهو ما انعكس بوضوح على مؤشرات مثل مؤشر مديرى المشتريات، الذى سجل أعلى قراءة له منذ خمس سنوات متجاوزًا المستوى المحايد.

وأوضح أن عودة نشاط الاستحواذات والاندماجات جاءت رغم الارتفاعات الأخيرة للمؤشرات، نظرًا لاستمرار تداول العديد من الأسهم والقطاعات عند مضاعفات ربحية جذابة، إلى جانب معدلات النمو القوية التى حققتها شركات عديدة، مع توقعات بزيادة الطلب بالتزامن مع خفض أسعار الفائدة.

وقال حسام عيد، المحلل الاقتصادى وخبير أسواق المال وعضو مجلس إدارة شركة كابيتال فايننشال القابضة للاستثمارات المالية، إن صفقات الاستحواذ تمثل الداعم الرئيسى للأداء الإيجابى للبورصة المصرية خلال السنوات الأخيرة.

وأضاف أن السوق شهد منذ أغسطس 2022 تنفيذ عدد كبير من صفقات الاستحواذ، خاصة العربية منها، على شركات مدرجة ورائدة فى قطاعات مختلفة، بقيم قاربت 2 مليار دولار.

وأوضح أن هذه الصفقات انعكست إيجابًا على الأداء المالى للشركات المستهدفة، حيث استخدمت جزءًا من حصيلة الاستحواذات فى توسيع أنشطتها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة فى الإيرادات، وهو ما ظهر بوضوح فى القوائم المالية.

وأكد أن الاستحواذات تؤكد فى كثير من الأحيان أن القيم السوقية للشركات أقل من قيمها العادلة، ما يجعلها فرصة قوية لتحقيق أرباح رأسمالية، كما ساهمت فى صعود مؤشرات البورصة المصرية وتسجيل مستويات قياسية جديدة خلال السنوات الثلاث الماضية.

وقال عبدالحميد إمام، مدير الأبحاث واستراتيجيات التداول فى شركة بايونيرز لتداول الأوراق المالية، إن نشاط الاستحواذات والاندماجات فى السوق المصرى يعكس ثمار إعادة الهيكلة الكبيرة التى شهدها الاقتصاد المصرى خلال السنوات الماضية، والتى أسهمت فى جذب رؤوس الأموال سواء فى الاستثمار المباشر أو غير المباشر.

وأضاف أن الاقتصاد المصرى يتمتع بعدد من المميزات الجوهرية، فى مقدمتها الاستقرار السياسى والاقتصادى والنقدي، إلى جانب انتظام تدفقات الدولار وانتعاش قطاع السياحة، وهو ما ساهم فى تحقيق قدر كبير من الاستقرار فى سعر العملة المحلية وتقليص المخاوف المرتبطة بتقلبات سعر الصرف.

وأوضح أن السوق المصرى يعد من أكبر الأسواق فى المنطقة من حيث عدد السكان وحجم الطلب، ما يجعل الأنشطة الصناعية والخدمية مؤهلة لتحقيق معدلات نجاح مرتفعة، وهو ما يدفع المستثمرين الأجانب والعرب إلى التوسع فى قطاعات متعددة، أبرزها قطاع الطاقة بمختلف أنواعه، والتعدين، والنقل والموانئ، والنسيج، والأنشطة الصناعية.

وأشار إلى أن تطوير الموانئ وعودة النشاط الملاحي، بالتزامن مع تحسن حركة التجارة فى البحر الأحمر وعودة نشاط قناة السويس، يعزز من فرص نمو قطاع الشحن والخدمات اللوجستية، خاصة فى المناطق الصناعية المحيطة بالقناة.

وأكد أن المشروعات القومية الكبرى، مثل رأس الحكمة وعلم الروم، تمثل دفعة قوية لقطاع العقارات والسياحة، الذى يشهد بالفعل معدلات نمو متسارعة، مع توقعات بتسجيل مواسم سياحية قياسية.

وشدد على أن انخفاض تكلفة العمالة، وارتفاع مستوى التعليم، إلى جانب الاستقرار العام فى الأوضاع الاقتصادية، يمنح المستثمرين فرصة لتحقيق هوامش ربحية مرتفعة، ما يجعل السوق المصرى حاليًا من أكثر الأسواق جذبًا لعمليات الاستحواذ والاندماج.

## خطوة طال انتظارها..

# مكاسب وتحديات تحويل البورصة إلى «شركة مساهمة»

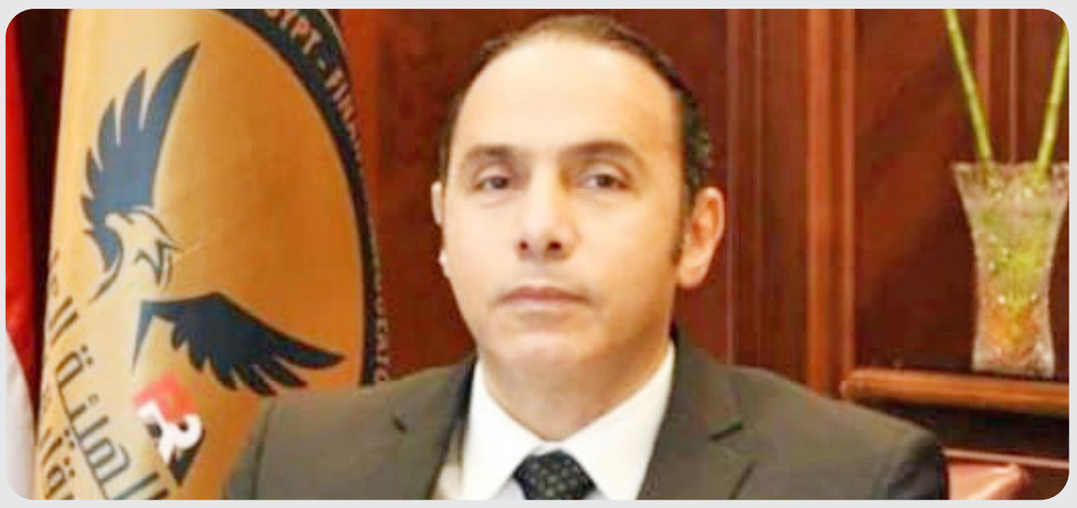

محمد عبدالهادي

حنان رمسيس

**كتب- طه نبيل:**

كشف إسلام عزام، رئيس البورصة المصرية، عن أن هناك دراسة جارية لتحويل البورصة المصرية إلى شركة مساهمة، بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية، فى إطار خطة تستهدف تطوير سوق المال وتعزيز كفاءته المؤسسية والتشغيلية.

وقال «عزام»، فى تصريحات للبورصجية، إن المقترح لا يزال قيد الدراسة، ويتم بحثه من خلال اجتماعات تُعقد بمجلس الوزراء، بمشاركة ممثلى البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية، ضمن رؤية شاملة لتحديث منظومة سوق المال.

وأكد رئيس البورصة دعمه الكامل لفكرة التحول إلى شركة مساهمة، معتبرًا أن هذه الخطوة ستمنح البورصة مرونة أكبر فى التوسع، وتمكنها من امتلاك برامج تداول متطورة، وزيادة الإنفاق على التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية، إلى جانب تعزيز رأسمالها.

وأوضح أن تطوير الهيكل المؤسسى للبورصة المصرية يمثل أحد المحاور الرئيسية لمواكبة التطورات العالمية فى أسواق المال، بما يسهم فى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين فى السوق.

ويرى محمد عبدالهادي، خبير أسواق المال، أن مقترح تحويل البورصة المصرية إلى شركة مساهمة يُعد خطوة إيجابية طال انتظارها، مشيرًا إلى أنه طالب بهذا التوجه منذ فترة طويلة.

وأوضح «عبدالهادي»، أن للخطوة مزايا وتحديات، إلا أن مكاسبها تفوق عيوبها، خاصة فى ظل توجه الدولة لتعزيز دور القطاع الخاص وتقليل الاعتماد على الروتين الحكومى فى إدارة الكيانات الاقتصادية.

وأضاف أن هناك مقترحين مطروحين حاليًا، أولهما مد ساعات التداول، وهو المقترح الذى لا يزال قيد العرض على شركات السمسرة والهيئة العامة للرقابة المالية، وثانيهما تحويل البورصة إلى شركة مساهمة، والذى يعتبره الأهم فى المرحلة الحالية.

وأشار إلى أن تجربة «تداول» السعودية تمثل نموذجًا إقليميًا ناجحًا لتحول البورصات إلى شركات مساهمة، حيث أسهم هذا التحول فى تعزيز كفاءة التشغيل، وتطوير أنظمة التداول، وزيادة جاذبية السوق أمام المستثمرين، ودعم برنامج الطروحات، وهو ما انعكس فى تحقيق نمو قوى فى السيولة والقيم السوقية.

وأكد أن نجاح التجربة السعودية، إلى جانب تجارب أخرى مثل بورصة دبي، يعزز فرص نجاح البورصة المصرية حال تطبيق النموذج ذاته، خاصة فى ظل توافر قاعدة شركات كبيرة، وتوجه الدولة لتمكين القطاع الخاص وتعميق سوق المال.

ورأت حنان رمسيس، خبيرة أسواق المال، أن تحويل البورصة المصرية إلى شركة مساهمة يحمل مزايا واضحة، لكنه يأتى أيضًا مع تحديات ومخاطر يجب مراعاتها.

وأوضحت أن الفائدة تكمن فى أن البورصة ستصبح كيانًا هادفًا للربح، ما يتيح للمتعاملين فرصًا لتحقيق أرباح وخسائر طبيعية ضمن السوق.

لكنها حذرت من أن التحول الكامل قد يؤدى إلى سيطرة مجموعة محددة من المستثمرين على إدارة الشركة، ما قد يحد من قدرة السوق على التطوير ومساءلة الإدارة، ويضر بمصالح صغار المتعاملين.

وأكدت رمسيس أن مصر لا تمتلك حاليًا نظام رقابى صارم مثل دول أخرى ، الذى يحافظ على استقرار الأسهم ويحد من التكتلات المهيمنة.

واشارت إلى أن الحل الأمثل هو طرح جزء محدود من أسهم البورصة، مثل ١٠٪، بدلاً من طرحها بالكامل، لضمان وجود رقابة طبيعية وتقليل مخاطر السيطرة من مجموعة محددة، مع مراعاة التوزيع بين المستثمرين المحليين والأجانب، وضبط تأثير حجم الأسهم على تحركات السعر.

## استبدال ضريبة الأرباح بالدمغة يشجع على ضخ سيولة جديدة..

# «سوق المال» يتخلص من «فزاعة الضرائب»

**كتبت- حنان محمد:**

بعد جدل استمر عدة سنوات، أعلنت الحكومة استبدال ضريبة الأرباح الرأسمالية بضريبة الدمغة النسبية، ويأتى هذا القرار استجابة لمطالب مجتمع الأعمال والمستثمرين، بعد محاولات متعددة لتطبيق الضريبة منذ إقرارها عام ٢٠١٤، والتى تم تأجيلها مرات عديدة بسبب صعوبات التنفيذ وعدم إصدار لائحة تنفيذية واضحة.

واستعرض خبراء سوق المال فى حديثهم لـ «البورصجية»، تأثير استبدال ضريبة الأرباح الرأسمالية بضريبة الدمغة النسبية على البورصة وكذلك توضيح أى منها أفضل فى التطبيق خاصة مع حاجة السوق المصرى الذى يعانى من تحديات السيولة ويحتاج لجذب شرائح جديدة.

قال محمد سعيد خبير سوق المال، إن قرار الحكومة المصرية الأخير باستبدال ضريبة الأرباح الرأسمالية بضريبة الدمغة النسبية يمثل أحد أهم التحولات الجوهرية التى انتظرها سوق المال لسنوات طويلة موضحا أن هذا التغيير يمثل انتقالاً من فلسفة محاسبية معقدة كانت تعتمد على تحصيل نسبة كبيرة من صافى الأرباح المحققة وتتطلب فتح ملفات ضريبية وتقديم إقرارات سنوية مما شكل عبئاً إدارياً ونفسياً طارداً للمستثمرين خاصة الأفراد وصغار المتعاملين إلى نظام أكثر بساطة وشفافية.

وأضاف أن فرض ضريبة الدمغة يعتمد على خصم نسبة ضئيلة ثابتة تدور حول واحد فى الألف من قيمة كل عملية تداول سواء كانت بيعاً أو شراءً ويتم تحصيلها فورياً من المنبع، دون أى تدخل من المستثمر أو حاجة للدخول فى دوامة الإجراءات البيروقراطية وهو ما يعكس رغبة الدولة فى تبسيط مناخ الاستثمار وإزالة المعوقات الهيكلية أمام تدفق الأموال.

ورأى أنه من الناحية العملية يحمل هذا القرار تأثيرات مباشرة وقوية على سيولة السوق إذ أن إزالة ضريبة الأرباح الرأسمالية يمحو «الفزاعة» التى كانت تدفع المستثمرين للتخارج أو الإحجام عن التداول خوفاً من التعقيدات والمطالبات الضريبية اللاحقة وبمجرد وضوح التكلفة وثباتها عبر ضريبة الدمغة يصبح المستثمر قادراً على حساب عوائده بدقة قبل الدخول فى أى صفقة.

وتابع أن هذا يشجع الشرائح المختلفة من المتعاملين خاصة الأفراد والمؤسسات المحلية على ضخ سيولة جديدة وزيادة أحجام التداول اليومية وهو ما يدعم بدوره صعود المؤشرات الرئيسية للسوق ومحاولة استعادة مستوياتها التاريخية، كما أنه يعطى رسالة ثقة بأن البيئة التشريعية أصبحت أكثر استقراراً وتفهماً لطبيعة الأسواق الناشئة التى تحتاج إلى السيولة أكثر من حاجتها إلى التعقيد المحاسبي.

وعلى صعيد التوقعات المستقبلية وسلوك المتعاملين، أشار إلى أن هذا التحول يصب بوضوح فى مصلحة الاستثمار طويل الأجل والمستثمر المؤسسى وصناديق الاستثمار لأن تكلفة الدمغة لمرة واحدة عند الشراء والبيع تظل ضئيلة جداً مقارنة بضريبة العشرة بالمائة التى كانت ستُخصم من أرباحهم الرأسمالية بعد سنوات من الاحتفاظ بالسهم،وهذا قد يحفز الشركات الكبرى على القيد فى البورصة ويدعم برامج الطروحات الحكومية المرتقبة.

وأشار إلى أن الصورة لها زاوية أخرى تخص المضاربين أو المتداولين ذوى التردد العالى كثيفى التداول والذين ينفذون مئات العمليات يومياً، فهؤلاء قد ترتفع تكلفتهم التشغيلية لأن الدمغة تُخصم على كل حركة بغض النظر عن تحقيق ربح أو خسارة، مما قد يدفعهم لتغيير استراتيجياتهم وتقليل عدد العمليات.

وأشار إلى أنه عند المفاضلة بين النظامين للإجابة عن أيهما أفضل فإن المعيار هنا يختلف بين «العدالة النظرية» و«الفعالية الاقتصادية فضريبة الأرباح الرأسمالية تعتبر نظرياً هى الأكثر عدالة لأنها لا تأخذ أموالاً إلا ممن ربح فعلاً ولا ترهق الخاسر بأعباء إضافية وتطبق فى معظم الأسواق المتقدمة الناضج.

ولكنه رأى أنه فى سياق السوق المصرى الحالى الذى يعانى من تحديات السيولة ويحتاج لجذب شرائح جديدة فإن ضريبة الدمغة هى الخيار الأفضل بلا منازع والأكثر واقعية لأنها تقضى على البيروقراطية وتوفر سهولة فى التحصيل.

وتابع أن ضريبة الدمغة تنهى جدلاً استمر لسنوات حول آلية حساب التكلفة والأرباح مما يجعلها الحل الأمثل لإنعاش البورصة المصرية فى هذه المرحلة الانتقالية وضمان دوران عجلة السوق بكفاءة وسرعة.

ورأى حسام عيد عضو مجلس إدارة شركة كابيتال فايننشال القابضة للاستثمارات أن قرار تطبيق ضريبة الدمغة يعتبر جزءاً من حزمة تحفيزات ضريبية أوسع، تشمل مزايا للشركات المقيدة حديثاً فى البورصة.

وأشار إلى أن فور الإعلان عن استبدال ضريبة الأرباح الرأسمالية بضريبة الدمغة النسبية ، شهدت مؤشرات البورصة المصرية صعوداً ملحوظاً، مدعوماً بأداء إيجابى للأسهم القيادية. مما زاد توجه المؤسسات المالية والمستثمرين الأفراد نحو الشراء، مما أدى إلى ارتفاع التدفقات النقدية وتحسن السيولة،انعكس ذلك إيجاباً على المؤشرات الرئيسية، مع تحقيق مكاسب جماعية فى معظم الجلسات الأخيرة.

وتوقع استمرار الأداء الإيجابى لمؤشرات البورصة خلال الفترة المقبلة، مع إمكانية تحقيق قمم تاريخية جديدة.يدعم هذا التفاؤل ارتداد الأسهم القيادية، وزيادة مراكز المؤسسات المالية، مدفوعاً بثقة المستثمرين فى البيئة الاستثمارية الجديدة بعد عودة ضريبة الدمغة، كما يساهم القرار فى جذب سيولة إضافية وتعزيز تنافسية السوق المصرى إقليمياً.

ورأى أنه يمثل إلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية خطوة استراتيجية هامة نحو تنشيط سوق المال المصري، وتعزيز الثقة بين المستثمرين. يُتوقع أن يسهم هذا القرار فى نمو مستدام للبورصة، خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية الجارية.

## تثبيت أم خفض؟..

# توقعات آخر جولة لـ«سعر الفائدة» فى 2025

**كتبت- منال عمر:**

تباينت توقعات المصرفيين حول قرار البنك المركزى لحسم سعر الفائدة فى آخر اجتماع له خلال ٢٠٢٥ الخميس المقبل بعد تباطؤ معدل التضخم بشكل طفيف والضغوط التضخمية المرتقبة لرفع أسعار الكهرباء والغاز.

يرى بعض المصرفيين أن المركزى سيبقى على سعر الفائدة دون تغيير فى اجتماعه المقبل تحوطا من ضغوط تضخمية مرتقبة مع بداية العام المقبل بسبب ارتفاع سعر البنزين والسولار.

فيما يرى آخرين أن المركزى قد يخفض سعر الفائدة بين ١ و٢٪ فى اجتماعه المقبل وسط توقعات باستمرار تراجع التضخم واستقرار سعر صرف الجنيه مقابل الدولار.

وتباطأ معدل التضخم على مستوى مدن مصر بشكل طفيف إلى ١٢,٣٪ فى نوفمبر من ١٢,٥٪ فى أكتوبر.

يأتى اجتماع البنك المركزى المقرر انعقاده الخميس بعد المقبل أن خفض سعر الفائدة ٦,٢٥٪ على ٤ مرات منذ بداية ٢٠٢٥ قبل أن يبقى عليها فى اجتماعه الأخير الشهر الماضي.

### الفائدة محلك سر

توقع محمود نجلة، المدير التنفيذى لأسواق النقد والدخل الثابت فى شركة الأهلى للاستثمارات المالية، إبقاء المركزى على سعر الفائدة دون تغيير فى اجتماعه المقبل تحوطا من عودة التضخم للارتفاع.

وأوضح أن تراجع معدل التضخم خلال نوفمبر قد لا يكون غير مستدام وسيعود للارتفاع مجددا فى ظل الاتجاه إلى زيادة أسعار الكهرباء والبنزين.

كان البنك المركزى أبدى تخوفه فى تقرير لجنة السياسة النقدية من وجود ضغوط تضخمية مرتقبة تتجاوز النطاق بسبب ضبط السياسة المالية- أى ترشيد الدعم وتحرير أسعار الطاقة.

ويستهدف البنك المركزى الوصول بمعدل التضخم بين ٥٪ و٩٪ خلال الربع الرابع من ٢٠٢٦.

وبحسب محمد عبد العال، الخبير المصرفى، قد يبقى البنك المركزى على سعر الفائدة دون تغيير فى اجتماعه المقبل للتحوط من مخاطر محتملة لضغوط تضخمية مرتقبة العام المقبل.

وأشار عبد العال أن تراجع معدل التضخم جاء بشكل طفيف خلال نوفمبر لكن القلق من عودة التضخم للارتفاع مجددا لا يزال قائما وسط زيادة محتملة فى الكهرباء وبعض الخدمات الأخرى.

وكانت الحكومة قد رفعت أسعار الوقود بنسبة تصل إلى ١٣٪ الشهر الماضي، فى ثانى زيادة هذا العام، على أن تبقى على الأسعار فى السوق المحلية دون تغيير لمدة عام على الأقل.

بلغ التضخم فى مصر ذروته التاريخية عند ٣٨٪ فى سبتمبر ٢٠٢٣، قبل أن يبدأ فى التراجع التدريجى عقب توقيع حزمة إنقاذ مالى فى مارس ٢٠٢٤، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والتى ساهمت فى خفض الضغوط السعرية.

وأوضح عبد العال أن استحقاقات الشهادات مرتفعة العائد فى بنكى الأهلى ومصر تدفع المركزى للتريث فى الفائدة تجنبا لخروج جزء من هذه الأموال خارج القطاع المصرفى حتى انتهاء آخر آجل فيها.

يحين آخر استحقاق فى شهادات البنك الأهلى ومصر أجل سنة مرتفعة العائد بسعر فائدة ٢٣,٥٪ للعائد الشهرى و٢٧٪ للعائد السنوى فى أبريل المقبل بعد أن جذبت حصيلة بقيمة ١,٣ تريليون جنيه.

### خفض محتمل

توقعت سهر الدماطى نائبة رئيس بنك مصر الأسبق، خفض البنك المركزى سعر الفائدة بين ١٪ و٢٪ فى الاجتماع المقبل وسط تباطؤ معدل التضخم واستيعاب الموجة التضخمية لزيادات البنزين والسولار.

وأوضحت أن استقرار سعر صرف الجنيه مقابل الدولار يعد من أحد العوامل الداعمة لخفض البنك المركزى لسعر الفائدة وعدم القلق من ارتفاع التضخم وزيادات الأسعار.

خلال آخر ٥ أشهر ارتفع الجنيه مقابل الدولار عند أعلى مستوى له منذ عام مسجلا ليظل تحت الـ ٤٨ جنيها بنهاية تعاملات البنوك يوم الخميس بفضل زيادة تدفقات موارد النقد الأجنبى من السياحة والصادرات وتحويلات المصريين العاملين بالخارج والاستثمار الأجنبى فى أذون وسندات الخزانة.

وقفز تدفق استثمارات الأجانب فى أذون الخزانة المحلية المصرية بنحو ١٠,٧ مليار دولار خلال أول ٧ أشهر من العام الحالى ليقفز إجمالى الرصيد إلى نحو ٤٢,٤ مليار دولار لأول مرة فى تاريخ مصر، وفق ما جاء فى التقرير الشهرى الصادر للبنك المركزي.

وفى نفس الوقت لا تستبعد الدماطى تثبيت المركزى سعر الفائدة فى اجتماعه المقبل فى حال توافر معلومات لديه باتجاه الحكومة برفع أسعار الكهرباء والبنزين تحوطا من الضغوط التضخمية المرتقبة.

توقع البنك المركزيفى تقرير لجنة السياسة النقدية أن يرتفع المعدل السنوى للتضخم العام فى أواخر الربع الرابع انعكاساً لأثر زيادة أسعار الطاقة، قبل أن يعاود انخفاضه فى النصف الثانى من ٢٠٢٦ مقترباً من مستهدف البنك المركزى المصري.

فى أكتوبر الماضى قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى المصري، الحفاظ على أسعار العائد الأساسية عند نفس مستوياتها ليبقى سعرا عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزى عند ٢١٪، و٢٢٪، و٢١,٥٪، على الترتيب كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ٢١,٥٪.

## بقيمة 100 مليون دولار..

# «الأهلى المصرى» يوقع اتفاقية تمويل مع «الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية»

وقع البنك الأهلى المصرى اتفاقية تمويل مع البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية بقيمة ١٠٠ مليون دولار، وذلك لتمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والشركات الإقليمية، خاصة مشروعات الشباب والنساء.

وقّع الاتفاق محمد الإتربي، الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصري، وجريج جايبت، النائب الأول لرئيس البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية، بحضور رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولى ومحافظ مصر لدى البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية، و سها التركي، نائب الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصري، وافرانسيس ماليج، المدير العام للمؤسسات المالية فى البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية، ومارك ديفيس، المدير الإقليمى للبنك لمنطقة جنوب وشرق المتوسط، والعديد من قيادات البنكين.

وصرحت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولى ومحافظ مصر لدى البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية قائلة: «من خلال شراكتنا مع البنك الأوروبى ومختلف المؤسسات الدولية، نعمل على تمكين القطاع الخاص وتحفيز الاستثمارات عبر إتاحة التمويلات الميسرة للبنوك والشركات، بما يزيد من تنافسية الاقتصاد ومرونته وقدرته على تحقيق نموذج اقتصادى مدفوع بالقطاع الخاص ومبنى على القطاعات الإنتاجية وفقًا للسردية الوطنية للتنمية الاقتصادية. وتتكامل تلك الجهود مع إجراءات الإصلاح الاقتصادى والهيكلى وحوكمة الاستثمارات العامة، لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلى وتحفيز بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار وزيادة الاستثمارات الخضراء».

وأكدت الدكتورة رانيا المشاط، عمق العلاقات بين مصر والبنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية؛ حيث يُعد شريكًا أساسيًا فى المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفِّي»، والتى استطاعت حشد نحو ٥ مليارات دولار للقطاع الخاص لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة، موضحة أن التعاون بين البنك الأوروبى والقطاع المصرفى أحد أوجه الشراكة الوثيقة من خلال التمويلات الميسرة وخطوط الائتمان، وتعمل الوزارة من خلال منصة «حافز» على تعزيز تلك الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الدولية، لإتاحة المزيد من التمويلات المبتكرة للقطاع الخاص فى مصر.

وأوضحت «المشاط»، أن تعزيز مشاركة القطاع الخاص تمثل مكونًا أساسيًا فى أجندة الإصلاح فى مصر، لتحقيق نمو يقوده القطاع الخاص، مضيفة أن الحكومة تهدف إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى.

وقال جريج جايبت، النائب الأول لرئيس البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية: «يمثل هذا التمويل الجديد للبنك الأهلى المصرى علامة فارقة مهمة فى شراكتنا طويلة الأمد، نعمل على توسيع الفرص للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى جميع أنحاء البلاد – وخاصة للشركات التى تقودها النساء والشباب والتى تقود الابتكار والنمو الشامل. أثق من أن هذه الشراكة ستمكّن الجيل القادم من رواد الأعمال من تحقيق إمكاناتهم والمساهمة فى اقتصاد أكثر ديناميكية واستدامة».

وأوضح محمد الإتربي، الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصري، «تواصل شراكتنا مع البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية إحداث تأثير ملموس على القطاع الخاص فى مصر. تتيح لنا هذه التسهيلات الجديدة توجيه موارد حيوية إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، خاصة بين رائدات الأعمال والشباب الذين يلعبون دورًا أساسيًا فى تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود. فى البنك الأهلى المصري، نحن ملتزمون بتوسيع الوصول إلى التمويل، وتعزيز القدرة الإنتاجية، وضمان وصول النمو الشامل إلى كل جزء من البلاد».

# تحالف بقيادة «بنك مصر» لتمويل «كونكريت بلس» بقيمة 4.26 مليار جنيه

نجح تحالف مصرفى بقيادة بنك مصر – بصفته المرتب الرئيسى الأولى ومسوق التمويل ووكيل التمويل ووكيل الضمان وبنك الحساب والمقرض – وبمشاركة QNB مصر، وبنك أبوظبى التجارى – مصر، وبنك الإسكندرية التابع لمجموعة "إنتيسا سان باولو"، إلى جانب ميدبنك، فى منح تمويل مشترك بقيمة ٤,٢٦١ مليار جنيه لصالح شركة كونكريت بلس للمقاولات والصناعة، بهدف تمويل جزء من تنفيذ وحدات وشاليهات ضمن مشروع ساوث ميد بالساحل الشمالى التابع لمجموعة طلعت مصطفى القابضة.

تشمل هذه المرحلة تنفيذ الأعمال الإنشائية لوحدات الشاليهات وأعمال الحفر والخرسانات والطرق والبنية الأساسية وتنسيق الموقع، فى إطار جهود الدولة لتطوير الساحل الشمالى ورفع كفاءة بنيته التحتية وتحويله إلى وجهة سياحية عالمية.

جاء التوقيع بحضور: هشام عكاشة الرئيس التنفيذى لبنك مصر، محمد بدير الرئيس التنفيذى لـ QNB مصر، عمرو الجارحى الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لميدبنك، باولو فيفونا الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لبنك الإسكندرية، تامر عاصم رئيس تمويل الشركات فى بنك أبوظبى التجارى مصر، طارق يوسف رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة كونكريت بلس، وحسام فكرى نائب رئيس مجلس الإدارة، إضافة إلى قيادات البنوك المشاركة.

وأكد هشام عكاشة أن التمويل يأتى استمرارًا لدور بنك مصر فى دعم المشروعات التنموية والقطاعات الاقتصادية الحيوية، وعلى رأسها القطاع العقاري، بما يعزز النمو ويوفر فرص عمل. وأشار إلى الدور المحورى للكوادر المصرفية فى إنجاح عمليات التمويل المشترك.

وقال محمد بدير إن مشاركة QNB مصر تأتى ضمن استراتيجية البنك لتقديم حلول تمويلية مبتكرة تدعم القطاعات الحيوية، وعلى رأسها العقارات والمقاولات، مؤكدًا الثقة فى البيئة الاستثمارية المصرية.

وأوضح إيهاب السويركي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذى لبنك أبوظبى التجارى مصر، أن التمويل يعكس دعم البنك للمشروعات العقارية الكبرى والشركات الوطنية القادرة على خلق قيمة مضافة فى الاقتصاد.

وأشار باولو فيفونا إلى أن مساهمة بنك الإسكندرية تتسق مع رؤية المجموعة فى دعم قطاعات النمو الرئيسية، خاصة المقاولات والسياحة، ودعم الحلول التمويلية التى تحقق التنمية المستدامة.

وأكد عمرو الجارحى أن مشاركة ميدبنك تأتى دعمًا للتوسعات الحالية للشركة والمشروعات الاستراتيجية، وفقًا لأفضل معايير المخاطر والحوكمة، بما يتماشى مع رؤية الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وقال طارق يوسف إن التمويل يمثل دعمًا مهمًا لخطط الشركة فى تنفيذ مشروعات كبرى بجودة عالية، ويعكس ثقة المؤسسات المالية فى قدرات كونكريت بلس الفنية والتنفيذية.

# «البنك الأهلى» يتعاون مع مؤسسة «السويدى إليكتريك» لدعم التعليم الفنى

كشف البنك الأهلى المصرى عن توقيع بروتوكول تعاون مع مؤسسة السويدى إليكتريك، لتقديم دعم للمؤسسة بقيمة ٨٠ مليون جنيه، وذلك بهدف المساهمة فى إنشاء مدرسة للتعليم الفنى المزدوج بمدينة العاشر من رمضان الصناعية، تحت مسمى" أكاديمية السويدى والبنك الأهلى المصرى الفنية".

وجاء ذلك بالتزامن مع احتفالية تخرج دفعة جديدة من طلاب أكاديمية السويدي، حضر الحفل عدد من القيادات البارزة، على رأسهم علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضى ودينا أبو طالب رئيس التسويق والتنمية المجتمعية بالبنك الأهلى المصرى وصادق السويدى رئيس مجلس إدارة مجموعة السويدى إلكتريك والرئيس التنفيذى لشركة السويدى للصناعات وأحمد السويدى رئيس مجلس أمناء مؤسسة السويدى الكتريك ومحمد عواره مدير التنمية المجتمعية بالبنك الأهلى المصرى وفريق عمل التنمية المجتمعية بالبنك الأهلى المصرى كما شارك فى الحفل مارك برايسون–ريتشاردسون، سفير المملكة المتحدة فى مصر، و داتو محمد ترايد سفيان، سفير ماليزيا لدى جمهورية مصر العربية، وممثلين من وزارة الصناعة والتجارة، ووزارة التضامن الاجتماعي، و السفارات المختلفة.

وصرحت دينا أبو طالب أن هذا البروتوكول يأتى استكمالًا لسلسلة من الشراكات الناجحة بين البنك الأهلى المصرى ومؤسسة السويدي، حيث سبق أن قدّم البنك دعمًا لعدد ٢٩١ طالبًا وطالبة بمنح دراسية لمدة ثلاث سنوات بإجمالى ٢٧,٥ مليون جنيه، إلى جانب دعم ٦٧١ طالبًا وطالبة بجامعة السويدى بمنح دراسية لمدة أربع سنوات، بإجمالى ٧٠ مليون جنيه، خلال الثلاث سنوات الماضية، مشيرة إلى أن هذا البروتوكول يعكس إيمان البنك الأهلى المصرى بأهمية الاستثمار فى العنصر البشري، حيث أن التعليم الفنى يمثل أحد أعمدة التنمية المستدامة، ويسهم بشكل مباشر فى توفير فرص عمل حقيقية للشباب، مضيفة أن البنك الأهلي المصرى يحرص على دعم المبادرات التى تُحدث أثرًا ملموسًا فى حياة الشباب، وتمكنهم من الاندماج فى سوق العمل بكفاءة، مؤكدة أن الشراكة مع مؤسسة السويدى نموذج ناجح للتكامل بين القطاع المصرفى والقطاع الصناعى لخدمة المجتمع.

وأعرب المهندس أحمد السويدى عن اعتزازه بالتعاون المستمر مع البنك الأهلى المصري، مؤكدًا أن هذا البروتوكول يمثل خطوة جديدة نحو دعم منظومة التعليم الفنى فى مصر، مضيفا أن أكاديمية السويدى تسعى إلى تخريج جيل مؤهل علميًا وعمليًا وقادر على المنافسة فى سوق العمل، مشيرًا إلى أن دعم البنك الأهلى المصرى يسهم بشكل كبير فى التوسع فى إنشاء المدارس الفنية وتوفير بنية تعليمية متطورة تواكب متطلبات الصناعة الحديثة.

## هل يستمر تعافى العملة المحلية ؟..

# سيناريوهات حركة الجنيه أمام الدولار فى 2026

**كتب – عبد الفتاح فتحي:**

يدخل الدولار أمام الجنيه المصرى مرحلة حساسة قد تعيد رسم مساره خلال الأشهر المقبلة، فى ظل تذبذبات محدودة لكنها لافتة، وتوقعات متباينة بين الخبراء. فعلى الرغم من التحسن الملحوظ فى موارد النقد الأجنبى خلال الشهور الماضية، لا تزال الحركة الأخيرة للعملة الأمريكية محطّ متابعة دقيقة لدى الأسواق، خصوصًا مع اقتراب مراجعات صندوق النقد الدولى وحالة القلق العالمية المرتبطة بتحركات الفائدة والاقتصاد الدولي.

وخلال الأسابيع الماضية، شهد سعر الصرف تراجعًا تدريجيًا إلى مستويات قرب ٤٧ جنيهًا، قبل أن يعاود التحرك بشكل طفيف داخل هذا النطاق. ويرجّح متخصصون أن الهبوط الأخير يعكس موجة بداية تعافٍ للجنيه المصري، مدعومةً بتحسن المعروض الدولارى وزيادة التدفقات الأجنبية، فى حين يشير آخرون إلى أن بعض عوامل الضغط ما زالت قائمة، خصوصًا فى جانب الطلب.

وشهد الأسبوع الماضى تحركًا للدولار بنحو ٥٠ قرشًا أمام الجنيه، تزامنًا مع زيارة بعثة صندوق النقد الدولى للقاهرة لمراجعة أداء المؤشرات الاقتصادية، وفى مقدمتها سعر الصرف. وعلى الرغم من ارتفاعات طفيفة فى بداية الأسبوع، عاد الدولار إلى الهبوط ليستقر عند ٤٧,٥٨ جنيهًا للشراء و٤٧,٧١ جنيهًا للبيع، بحسب ما أكده الخبير المصرفى ورئيس بنك التنمية الصناعية سابقًا، ماجد فهمي، الذى أوضح أن السوق ما زال يتفاعل مع آليات العرض والطلب بصورة سريعة.

ويُرجع فهمى جزءًا من الانخفاض إلى دخول كميات كبيرة من «الأموال الساخنة» للاستثمار فى أذون الخزانة، وهو ما رفع المعروض الدولارى مؤقتًا، قبل أن تؤدى بعض الضغوط الخارجية إلى معاودة الحركة داخل نطاق محدود. وأضاف أن "الضغط الأكبر يأتى من التزامات الدولة وسداد الديون واستيراد السلع وفتح الاعتمادات المستندية"، وهى عوامل يرى أنها تُبقى الطلب على الدولار عند مستويات مرتفعة.

وشدد الخبير المصرفى على أهمية زيادة إيرادات الدولة من مصادر حقيقية ومستدامة مثل الصادرات والصناعة، لتقليل الاعتماد على الموارد الوقتية، مشكّكًا فى قدرة الأموال الساخنة على دعم استقرار دائم فى سوق الصرف.

وخلال عام ٢٠٢٥، تحرك الدولار فى نطاق واسع تراوح بين ٥٠,٧ و٥١,٧ جنيهًا فى النصف الأول من العام، قبل أن يبدأ الجنيه رحلة تعافٍ تدريجى ليهبط الدولار إلى ما يقارب ٤٧ جنيهًا فى نوفمبر. ويرى خبراء أن هذا التراجع يعكس بداية مسار أكثر استدامة، إذا استمر تدفق الموارد الدولارية بوتيرة ثابتة.

ويقول الخبير الاقتصادي، الدكتور محمد عبد الرحيم إن النزول دون مستوى ٤٦ جنيهًا يظل احتمالًا واقعيًا خلال العام المقبل، بشرط استمرار صرف شرائح صندوق النقد وزيادة الاستثمارات المباشرة، إلى جانب نجاح إصدارات السندات السيادية فى تعزيز الاحتياطى النقدي. ويضيف أن تماسك قطاعات مثل السياحة وقناة السويس يمنح الجنيه دعائم قوية، خصوصًا مع اتجاه البنك المركزى لتهدئة الفائدة.

وتؤكد المصرفية سهر الدماطى أن الجنيه اليوم يقف على «قاعدة أكثر صلابة»، وأن سعره ما زال أقل من قيمته العادلة، معتبرة أن التحرك بين ٤٧ و٤٨ جنيهًا يمثل «إعادة تسعير طبيعية» لا أكثر. وتوقعت أن يتحرك الدولار بين ٤٦ و٤٧ جنيهًا خلال ٢٠٢٦، مع احتمالات للوصول إلى ٤٤,٥ جنيه إذا استمرت الاستثمارات المباشرة الكبيرة.

ويرى الخبير المصرفى محمد عبدالعال أن السوق ما زال مفتوحًا على عدة سيناريوهات، مشيرًا إلى إمكانية الهبوط إلى ٤٥ جنيهًا أو الصعود فوق ٤٧ جنيهًا وفقًا لحجم التدفقات الدولارية وحركة الدولار عالميًا. وأكد أن خلو الأجندة المالية من التزامات كبيرة وارتفاع تحويلات العاملين بالخارج بنسبة ٤٥٪ «يمثلان ركيزة مهمة لدعم الجنيه».

فى المقابل، تبقى المؤسسات الدولية أقل تفاؤلًا. إذ يتوقع صندوق النقد الدولى أن يصل سعر الصرف إلى ٥١,٤٨ جنيهًا بنهاية ٢٠٢٥، ثم إلى ٥٤ جنيهًا خلال ٢٠٢٦. وذهب بنك «ستاندرد تشارترد» إلى أن الدولار قد يبلغ ٥٤ جنيهًا خلال العام المقبل.

وتستند هذه الجهات إلى نماذج كمية تشمل التضخم والفائدة والميزان التجارى والديون الخارجية، إضافة إلى نماذج تنبؤية تربط مسار سعر الصرف بعوامل تاريخية وسلوكية. لكنها تأخذ أيضًا فى الاعتبار العوامل الجيوسياسية وتقييمات المخاطر، ما يجعل تقديراتها عادة أكثر تحفظًا مقارنة بالواقع الفعلى داخل السوق.

ويرجّح الخبير الاقتصادي، هانى جنينة استمرار هبوط الدولار إلى مستوى ٤٥ جنيهًا خلال العام المقبل، بشرط استعادة قناة السويس كامل طاقتها وحصول مصر على نحو ٥ مليارات دولار إضافية سنويًا، إلى جانب تحسن موارد السياحة والتحويلات. وفى حال لم تستعد القناة نشاطها بالكامل، يرى جنينة أن الدولار سيستقر عند حدود ٤٧ جنيهًا.

وأشار إلى أن الدولار يمر حاليًا بفترة ضعف عالميًا، وأن خروج بعض المستثمرين من أدوات الدين وتحركات قطاع التكنولوجيا أحدثت ذبذبة مؤقتة فى الأسواق.

وأكد الخبير الاقتصادى وليد جاب الله أن الارتفاع الطفيف الأخير للدولار ليس مؤشر أزمة، بل نتيجة طبيعية لآليات العرض والطلب فى ظل تطبيق سعر الصرف المرن. وأضاف أن «الرغبة الاستهلاكية العالية، وانخفاض الفائدة، وخروج جزء من الأموال الساخنة» كلها عوامل تدفع الطلب على الدولار حاليًا رغم قوة المعروض.

ووصف خبير أسواق المال طارق عيسوى المرحلة الحالية بأنها «استقرار محسوب»، مشيرًا إلى أن السياسات المالية الأخيرة عززت الانضباط المالى وساعدت على خفض التضخم تدريجيًا، ما ألقى بآثاره على أداء البورصة وجاذبية الاستثمار.

# CIB يطلق برنامج تمكين المرأة فى قطاع الأعمال بالتعاون مع EBRD

أعلن البنك التجارى الدولى مصر (CIB) إطلاق برنامج تمكين المرأة فى قطاع الأعمال (WIB Empowerment Program)، الذى تم تطويره بالتعاون مع البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) وبدعم من مبادرة الاتحاد الأوروبى للشمول المالي.

ويجسّد هذا التعاون التزام البنك المستمر بتوسيع فرص المشاركة الاقتصادية للمرأة وتعزيز قدرتها على النمو والمنافسة فى سوق العمل، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وفق بيان له اليوم.

يُقدّم البرنامج مجموعة شاملة من الخدمات غير المالية المصممة لتلبية الاحتياجات المتنوعة لرائدات الأعمال فى مختلف مراحل مشروعاتهن، حيث يجمع بين برامج تدريبية متخصصة ودعم استشارى عملى يهدف إلى تطوير المهارات القيادية والإدارية والمالية.

ويشمل ذلك مجالات حيوية مثل التسويق الرقمي، وتطوير العلامة التجارية، وإدارة الأعمال، والثقافة المالية، والقيادة، بما يمكّن المشاركات من اكتساب أدوات استراتيجية ومعرفة تطبيقية تعزز استدامة أعمالهن وتوسّع من أثرهن الاقتصادي.

ويأتى هذا البرنامج كباقة حصرية لرائدات الأعمال من عميلات البنك التجارى الدولى مصر سى اى بى (CIB) ، حيث يجمع بين الحلول غير المالية وبين الحلول المالية التى تساعد على نمو الشركات.

ويقدّم البنك التجارى الدولى – مصر سى اى بى (CIB) نفسه كشريك مالى داعم لمسيرة النمو، من خلال توفير بطاقات ائتمانية، وتسهيلات تمويلية للشركات بشروط ميسّرة وحلول تمويلية مبتكرة، إلى جانب خدمات متكاملة تشمل إدارة الرواتب، وحلول التأمين، وإتاحة سداد المدفوعات الحكومية عبر قنوات البنك بما يعزز قدرة رائدات الأعمال على التوسع وتحقيق أهدافهن.

كما يتيح البرنامج للمشاركات المؤهلات الحصول على دعم استشارى ممول بنسبة تصل إلى ٨٠٪ من البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية، لتسهيل الوصول إلى الخبرات المتخصصة والاستفادة من الإرشاد المهنى فى مواجهة التحديات اليومية التى تواجهها الشركات التى تديرها النساء.

وقال ياسر عبد الله، نائب الرئيس التنفيذى للتجزئة والخدمات المصرفية التجارية بالبنك التجارى الدولى مصر (CIB): «إطلاق برنامج تمكين المرأة فى قطاع الأعمال يأتى امتدادًا لالتزام البنك التجارى الدولى بدعم رائدات الأعمال وتعزيز مشاركتهن الفعالة فى الاقتصاد الرسمي. نحن نؤمن بأن تمكين المرأة ليس مجرد مسؤولية مجتمعية، بل هو استثمار استراتيجى فى مستقبل أكثر شمولًا واستدامة».

وأضاف «من خلال شراكتنا مع البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية، نواصل بناء منظومة متكاملة من الخدمات غير المالية التى تواكب تطلعات سيدات الأعمال، وتمنحهن الأدوات العملية للنمو والمنافسة بثقة».

وأكد هانى الديب رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والخدمات المصرفية التجارية بالبنك التجارى الدولى أن دعم رائدات الأعمال لا يقتصر على التمويل فقط، بل يمتد ليشمل بناء القدرات وتزويدهن بالأدوات العملية التى تساعدهن على التوسع بثقة.

ويأتى برنامج تمكين المرأة فى قطاع الأعمال تجسيدًا لهذا التوجه، حيث لا يقتصر الدعم على التسويق الإلكترونى فحسب، بل يشمل أيضًا مجالات حيوية مثل الأداره، والثقافة المالية، وتطوير الأعمال، بما يسهم فى تمكين قطاع المرأة من تحقيق أهدافه المالية وغير المالية، وتعزيز دوره فى بناء اقتصاد أكثر شمولًا واستدامة.

## من «يوروموني العالمية»..

# «بنك مصر» الأفضل فى مجال التمويل العقارى

حصد بنك مصر جائزة أفضل بنك فى مصر فى مجال التمويل العقارى من مجلة يوروموني العالمية لعام ٢٠٢٥، وذلك للعام الثانى على التوالي، ويتم اختيار الفائزين بهذه الجائزة وفقاً لمجموعة من المعايير الفنية التى تتضمن تحليل نتائج البنوك فى كل مجال على حدى، وتعد هذه الجائزة شهادة ثقة دولية لأميز أداء ومنظومة عمل، حيث تقوم مجلة يوروموني بانتقاء أفضل المؤسسات المالية بناءً على تقييم نخبة من الخبراء فى القطاع المصرفي.

ويولى بنك مصر اهتماماً كبيراً بقطاع التمويل العقاري، حيث يُعتبر قطاع العقارات أحد القطاعات الرئيسية المؤثرة فى الاقتصاد الوطنى والمساهمة فى تحقيق النمو الاقتصادي. ويقدم البنك مجموعة متنوعة من البرامج التمويلية المخصصة لخدمة هذا القطاع الحيوي، وقد حقق بنك مصر خلال عام ٢٠٢٥ جهوداً كبيرة فى مجال التمويل العقاري، تُوجت بحصوله على جائزة أفضل بنك فى مصر فى مجال التمويل العقارى من مجلة يوروموني للعام الثانى على التوالي.

وجاء تحقيق البنك لهذه الجائزة المرموقة نتيجة استراتيجية واضحة وجهود كبيرة لتعزيز منظومة التمويل العقارى فى السوق المصري، من خلال استحداث آليات عمل مرنة تتوافق مع متطلبات السوق ومع السياسة الائتمانية للبنك، بالإضافة الى التعاون مع كبار المطورين العقاريين والتعاون مع اهم المنصات العقارية ، وذلك فى إطار القوانين واللوائح المنظمة للسوق العقارى ويسهم ذلك فى دعم خطط الإصلاح الاقتصادى ودفع منظومة التمويل العقارى وتحفيز العملاء والشركات على الاستفادة من البرامج التمويلية المتاحة ، مما يدعم تحقيق أهداف الدولة فى تنشيط هذا القطاع الحيوى الذى يعد أحد ركائز التنمية المستدامة.

ويقدم بنك مصر حزمة متكاملة من البرامج التمويلية التى تلبى احتياجات مختلف فئات المجتمع، كما يشارك فى مبادرات التمويل العقارى منذ إطلاقها، مقدماً خدمات التمويل العقارى لما يقرب من ١٦٠ ألف عميل.

ويؤمن بنك مصر بأهمية تضافر الجهود لدعم خطط الدولة نحو تحقيق التنمية المستدامة، ويحرص على القيام بدوره الحيوى فى مساندة المبادرات والأنشطة التى تسهم فى تحسين جودة حياة المواطنين، وخاصة ما يتعلق بتوفير السكن الملائم والارتقاء بالمستوى المعيشى لكافة أفراد المجتمع.

# saib يتعاون مع «صندوق الإسكان» لتوفير تمويل عقارى بـ1.5 مليار جنيه

وقع بنك saib بروتوكول تعاون مع صندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقارى لتوفير تمويل عقارى للمواطنين من منخفضى ومتوسطى الدخل بقيمة ١,٥ مليار جنيه، وذلك ضمن جهود الدولة لتعزيز فرص تملك السكن الملائم للفئات المستحقة ودعم مبادرات التمويل العقاري.

تم توقيع البروتوكول من قبل أفضل نجيب، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لبنك saib، ومى عبد الحميد، الرئيس التنفيذى لصندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقاري. كما شهد مراسم التوقيع طارق عبده، نائب العضو المنتدب، وعدد من قيادات البنك، ومن جانب الصندوق حضر كل من هالة غازي، نائب الرئيس التنفيذي، وأمنية المعداوي، مدير عام الدعم.

وأكد أفضل نجيب أن مشاركة البنك فى مبادرات البنك المركزى للتمويل العقارى تأتى دعمًا لخطط الدولة ورؤية مصر ٢٠٣٠، مشيرًا إلى أن saib يضع التمويل العقارى ضمن أولوياته عبر تصميم برامج تتوافق مع احتياجات الفئات المستحقة وتمنحهم حلولًا ميسرة للحصول على السكن.

وأوضح أن التعاون مع الصندوق يهدف إلى تمكين المواطنين من الحصول على وحدات سكنية ضمن الإعلانات التى يطرحها الصندوق، مع توفير جميع التيسيرات المطلوبة وتوسيع نطاق خدمات التمويل العقاري.

وقالت مى عبد الحميد إن البروتوكول الجديد يأتى تجديدًا للتعاون القائم منذ توقيع الاتفاق الأول فى سبتمبر ٢٠٢٠، مؤكدة أن بنك saib يعد من أهم البنوك الخاصة المشاركة فى دعم مستفيدى الصندوق، وأن التمويل الجديد البالغ ١,٥ مليار جنيه يعزز قدرة الصندوق على تلبية الطلب المتزايد على الوحدات السكنية.

وأضافت أن الشراكة مع القطاع المصرفى تمثل عنصرًا رئيسيًا فى تسهيل إجراءات الحجز والتمويل لصالح المتقدمين على مشروعات الإسكان الاجتماعي.

وشدد طارق عبده على أن البنك يؤمن بحق كل مواطن فى الحصول على سكن مناسب، مؤكدًا أن saib يعمل على تقديم حلول تمويل مبتكرة وتسهيل الإجراءات بما يدعم محدودى الدخل ويمكنهم من امتلاك وحداتهم السكنية بشروط ميسرة.

# «حسن عبد الله» يتصدر قائمة الأكثر تأثيرًا اقتصاديًا خلال 2025

كشف مجلس أمناء ملتقى الاتحاد العام للمستثمرين الأفرو-آسيوي، التابع لمنظمة تضامن الشعوب الأفرو- آسيوية، عن اختيار حسن عبد الله، محافظ البنك المركزى المصرى على رأس قائمة الأكثر تأثيرًا فى الاقتصاد الإقليمى والدولى خلال ٢٠٢٥، على أن تتم مراسم التكريم خلال فعاليات حفل THE BEST IN BUSENESS ٢٠٢٥، برعاية وحضور وزراء الاستثمار والتجارة الخارجية، وقطاع الأعمال العام، والتموين والتجارة الداخلية، والإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وقال السفير محمد العرابي، رئيس منظمة تضامن الشعوب الأفرو- آسيوية، فى بيان، إن اختيار حسن عبدالله يأتى تقديرًا لقيادته للقطاع المصرفى المصرى التى أظهرت رؤية استثنائية وتأثيرًا ملموسًا فى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادى على المستويين الإقليمى والدولي، موضحًا أن منح هذه الجائزة لمحافظ البنك المركزى المصرى بمثابة اعتراف دولى بأهمية ونتائج السياسات التى تبناها البنك المركزى المصري، والتى انعكست بشكل مباشر وإيجابى على المناخ الاستثمارى وحركة رؤوس الأموال.

وقال النائب المهندس طارق شكري، رئيس مجلس أمناء المؤتمر، أن الإنجازات التى استند إليها قرار منح الجائزة لمحافظ البنك المركزي، يأتى على رأسها تعزيز الاستقرار النقدى والقضاء على التشوهات، فبفضل قراراته الجريئة، حيث نجح البنك المركزى فى القضاء على السوق السوداء للعملة، وإعادة السياسة النقدية إلى مسارها الصحيح، مما أرسى أسسًا أكثر استقرارًا لتعاملات المستثمرين الأجانب والمحليين، فضلًا عن الارتفاع القياسى فى الاحتياطيات الأجنبية، حيث تمكنت مصر من تأمين تدفقات ضخمة من النقد الأجنبي، مما أسهم فى وصول صافى الاحتياطيات الدولية إلى مستويات تاريخية وهو مؤشر قوة رئيسى يُعزز ثقة المستثمر، علاوة على دعم تحويلات المصريين العاملين بالخارج؛ حيث أدت القرارات الصائبة إلى زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج لتبلغ مستويات قياسية مما يُعد شريان حياة للاقتصاد ورافعة إضافية لموارد النقد الأجنبي.

# «يحيى العنانى» رئيسًا تنفيذيًا لائتمان الشركات فى «البنك الزراعى»

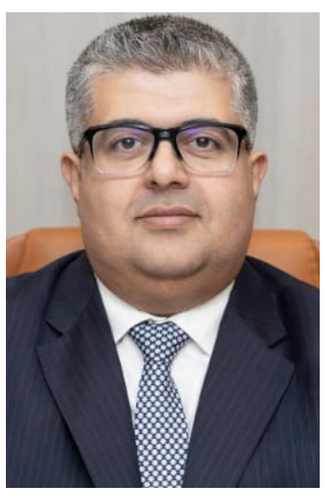

كشف البنك الزراعى المصري، عن تعيين يحيى العناني، رئيساً تنفيذياً لائتمان الشركات، والقروض المشتركة، وذلك فى إطار حرص البنك على دعم قطاعاته الحيوية بالكوادر والكفاءات المصرفية، ضمن استراتيجية التطوير التى ينتهجها البنك، لتعزيز قدراته التنافسية، وزيادة حصته السوقية فى القطاع المصرفي.

ويُعد يحيى العناني، أحد أبرز خبراء القطاع المصرفى فى مجال ائتمان الشركات، مدعوماً بخبرة مصرفية تفوق ٢٠ عاماً، حيث بدأ مسيرته المهنية فى بنك قناة السويس، ثم انتقل لبنك تنمية الصادرات، ليتدرج فى العديد من الوظائف والمناصب القيادية فى قطاع ائتمان الشركات، والقروض المشتركة بالبنك.

كما حصل على العديد من البرامج والدورات التدريبية المكثفة، ساهمت جميعها فى تشكيل مساره المهني، وتعزيز خبراته المصرفية، أبرزها برنامج تأهيل قادة المستقبل فى أمريكا وإسبانيا، وبرنامج تمويل المشروعات الكبرى بالتعاون مع مؤسسة موديز، وغيرها من البرامج.

يمتلك العناني، خطة طموحة للتوسع فى تمويل الشركات بأنواعها الكبرى، والمتوسطة والصغيرة، مع التركيز على الشركات العاملة فى القطاع الزراعي، والصناعات والأنشطة المرتبطة بالزراعة، والعمل على توفير مجموعة متنوعة من الخدمات التمويلية، والحلول المصرفية المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات أصحاب الشركات من عملاء البنك، وجذب عملاء جدد ، بما يُمكن تلك الشركات من إنجاز أعمالها، مثل تمويل رأس المال العامل، وتمويل الاحتياجات الرأسمالية،وتمويل العمليات التصديرية ، وتقديم كافة أنواع التسهيلات لدعم جميع أنشطة الشركات.

### تزيد استثمارات الشركات وتحقق طفرة بالمشروعات..

# «التكنولوجيا العقارية» حجر أساس «التنمية العمرانية»

**كتبت صفاء أرناؤوط وأدهم عبدالفتاح:**

تبنى الحلول التكنولوجية لم يعد خيارًا، بل ضرورة حتمية لمواكبة التطور العالمى المتسارع فى سوق العقارات، وهو ما أكده عدد من المطورين العقاريين والخبراء للبورصجية.

وأكدت المهندسة نهى نائل، الرئيس التنفيذى لقطاعات الأعمال والاستدامة بشركة ريدكون للتعمير، أن مصر تشهد حاليًا طفرة تنموية، خاصة فى المناطق الساحلية التى لم تعد مقتصرة على الساحل الشمالى أو رأس الحكمة فقط، بل امتدت لتشمل البحر الأحمر والعديد من المناطق الساحلية مع توقعات باستمرار هذا الامتداد خلال الفترة المقبلة.

وفيما يتعلق بالتحول الرقمي، أوضحت أن قطاع المقاولات يعتمد فى الأساس على العمالة والمعدات، إلا أن دمج الإنسان مع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعى أصبح أمراً حتمياً.

وأكدت أن الشركات الكبرى، خاصة التى تمتلك خبرات طويلة وتعمل فى أكثر من سوق، لديها القدرة والموارد اللازمة لتطبيق التحول الرقمى بشكل فعّال، ولا يوجد بديل آخر عن هذا الاتجاه.

وأضافت أن مفهوم الاستدامة لم يعد كافياً وحده، مشيرة إلى أن "السمارت بيزنس" أصبح أولوية فى ظل الأزمات العالمية المرتبطة بالطاقة والكهرباء.

وأوضحت أن مصر شهدت خلال الفترة الأخيرة تحركاً واضحاً من القطاع المصرفي، حيث قامت البنوك بإنشاء إدارات متخصصة لتمويل المشروعات المستدامة لشركات المقاولات والتطوير العقاري.

وأكدت أن الاستدامة لا تقتصر على استخدام مواد بناء صديقة للبيئة، لكنها تبدأ من مرحلة التصميم نفسها، وتشمل منظومة متكاملة تهدف إلى تقليل استهلاك الطاقة والكهرباء، وإعادة استخدام المياه فى الرى والزراعة.

وفى نفس السياق، أكد هشام الفولي، رئيس القطاع التجارى بشركة سامكو هولدينج، أن التكنولوجيا العقارية (PropTech) والمبانى الذكية أصبحت تمثل حجر الزاوية فى مستقبل القطاع العقاري المصري، مشيرًا إلى أن الاعتماد على الحلول الرقمية والتقنيات الحديثة بات ضرورة لتعزيز كفاءة المشروعات وتحسين جودة الحياة داخل المجتمعات العمرانية.

وأوضح الفولى أن السنوات الأخيرة شهدت توسعًا ملحوظًا فى تطبيق أنظمة التشغيل الذكى للمباني، والبنية التحتية المعتمدة على إنترنت الأشياء (IoT)، وإدارة الطاقة، وأنظمة الأمن والمراقبة الذكية، وهو ما يسهم فى رفع كفاءة التشغيل، وخفض التكاليف، وتعزيز الاستدامة البيئية.

وأضاف أن الشركات العقارية فى مصر بدأت فى زيادة استثماراتها بحلول التكنولوجيا العقارية، والتى تشمل نظم إدارة المشروعات، والحلول الرقمية للتسويق العقاري، وأنظمة مراقبة الجودة، ما انعكس بشكل مباشر على تحسين مستوى الخدمات المقدمة داخل المشروعات العمرانية الجديدة.

وأشار الفولى إلى أن البنية التحتية الذكية تمثل عنصرًا محوريًا فى المشروعات القومية والتنموية، مثمنًا دور الدولة فى دعم التحول نحو المدن الذكية، وعلى رأسها العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة، الأمر الذى أسهم فى خلق بيئة محفزة للابتكار وتطوير التقنيات العقارية. وأكد أن المرحلة المقبلة ستشهد توسعًا أكبر فى الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإدارة الطاقة الذكية، وحلول الاستدامة، موضحًا أن التكنولوجيا العقارية أصبحت جزءًا لا يتجزأ من نجاح واستدامة المشروعات العقارية الحديثة. وقال باسم ناصر، المدير العام لشركة نيوز إير للتطوير العقاري، إن التكنولوجيا العقارية تمثل خطوة أساسية خلال الفترة المقبلة، لا سيما مع التوجه القوى نحو إنشاء المدن الذكية، موضحًا أن دمج البنية التحتية الذكية وتصميم الوحدات السكنية الذكية التى تتيح التحكم فى الخدمات عبر الهاتف المحمول أصبح عاملًا رئيسيًا فى تنافسية المشروعات. وأكد علاء الشيخ، رئيس القطاع التجارى بشركة تسلا، أن التكنولوجيا العقارية لم تعد رفاهية، بل ضرورة لا غنى عنها، لافتًا إلى أن الدولة تتبنى استراتيجية واضحة لدعم التحول التكنولوجى فى السوق العقاري، سواء من خلال رقمنة وتسجيل الوحدات أو عبر تعزيز أنظمة الإدارة الذكية داخل المدن.

### بمنظومة تمويل توازن بين الجودة وتحمل التكلفة..

# «صندوق الإسكان» يستهدف بناء 68 ألف وحدة سكنية «صديقة للبيئة»

شاركت مى عبد الحميد، الرئيس التنفيذى لصندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقاري، فى فعاليات الجلسة الفنية «الإسكان الاجتماعى الأخضر: تشييد المنازل وتنمية المهارات وتمويل مستقبل مستدام»، وذلك ضمن فعاليات المنتدى الوزارى العربى السادس للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة» المقام على هامش مجلس وزراء الإسكان والتعمير فى العاصمة القطرية الدوحة.

وشهدت الجلسة الفنية حضور أيمن مطلق، مدير عام المؤسسة العامة للإسكان- سوريا، وسورية خليل، مدير الشئون التقنية والعلاقات مع المهنيين وزارة إعداد التراب الوطنى والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - المغرب، وأمين العريض، الرئيس التنفيذى لشركة نسيج العقارية - البحرين، ومحمد عصفور، الخبير الدولى للبناء الأخضر- الأردن، وأدار الجلسة أحمد رزق، مدير مكتب مصر ببرنامج موئل الأمم المتحدة»الهابيتات».

وأوضحت مى عبد الحميد، أن صندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقارى بدأ فى التوجه نحو البناء الأخضر المستدام وتبنى أساليب بناء صديقة للبيئة فى عام ٢٠٢٠، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي، حيث طرح الصندوق المبادرة الأولى للإسكان الاجتماعى الأخضر، والتى تستهدف تنفيذ ٢٥ ألف وحدة سكنية مستدامة ومنخفضة التكلفة.

وأضافت الرئيس التنفيذى لصندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقاري، أن الصندوق أطلق المرحلة الثانية من مبادرة الإسكان الاجتماعى الأخضر فى عام ٢٠٢٢، والتى هدفت لتنفيذ ٣٠ ألف وحدة سكنية مستدامة، ليصل إجمالى المستهدف إلى ٥٥ ألف وحدة سكنية، وخلال العام الجارى واستجابة لتزايد الطلب على الإسكان فى مصر، فقد تم توسيع المستهدف ليصل إلى أكثر من ٦٨ ألف وحدة سكنية مستدامة وصديقة للبيئة.

وأوضحت أنه تم اعتماد ٢٥,٤٩٤ وحدة سكنية بنظام الهَرم الأخضر بالتعاون مع المركز القومى لبحوث الإسكان والبناء، و١٤,٣٧٦ وحدة سكنية مع مؤسسة التمويل الدولية وفق تصنيف EDGE العالمي، وسوف يتم اعتماد أكثر من ٢٨ ألف وحدة سكنية جديدة ضمن نظام اعتماد دولي.

وأوضحت مى عبد الحميد، الخطوات التى يتخذها الصندوق لترشيد استهلاك الكهرباء والحد من الانبعاثات الكربونية، ومنها استخدام مواد بناء صديقة للبيئة تقلل استهلاك الطاقة والكهرباء، واعتماد حوائط خارجية بسمك ٢٥ سم، وعزل حرارى للأسطح لتقليل انتقال الحرارة، واستخدام إضاءة LED والطاقة الشمسية للإنارة .

وأشارت إلى أن الصندوق يعمل على دعم مشاركة القطاع الخاص فى مشاريع الإسكان الأخضر، حيث تم الانتهاء من تنفيذ ١,١٩٤ وحدة سكنية خضراء، والعمل جارٍ على تنفيذ ٥٣,٣٦٤ وحدة، وجارٍ طرح ١٣,٩٢٠ وحدة سكنية جديدة.

وأوضحت الحلول التمويلية التى اعتمد عليها الصندوق، خصوصًا وأن أدوات التمويل المبتكرة تلعب دورًا محوريًا فى دعم التوسع فى الإسكان الاجتماعى الأخضر، حيث اعتمد الصندوق على منظومة تمويل متكاملة تسهم فى تحقيق التوازن بين جودة البناء وضمان القدرة على تحمل التكلفة للفئات منخفضة ومتوسطة الدخل.

وأشارت إلى أنه من ضمن أدوات التمويل التى اعتمد عليها الصندوق قرض البنك الدولي، بالإضافة إلى تمويلات البنوك المصرية، التى تقوم بتمويل شراء الوحدات الخضراء من خلال القروض العقارية مع سداد ثمن الوحدات للصندوق، بما يساهم فى تدفق نقدى مستدام يُسهم فى بناء وحدات جديدة، بالإضافة إلى دراسة الصندوق لإصدار سندات خضراء مدعومة.

وأضافت مى عبد الحميد، أن الصندوق يدعم سعر الوحدة، وذلك من خلال بيعها بسعر التكلفة دون أى هامش ربح، وبدون تكلفة الأرض والمرافق، بالإضافة إلى تطبيق آلية الدعم الذكي، وكذلك دعم فائدة التمويل العقاري، مشيرةً إلى أن هناك منظومة دعم متكاملة بالصندوق، والتى تجعل سعر الوحدة السكنية فى متناول المواطن منخفض الدخل، وكذلك الدعم النقدى المقدم للمواطنين وفق حدود الدخل، والذى وصل إلى ١٦٠ ألف جنيه.

## «بالم هيلز» تتفق مع «ماريوت العالمية» لتطوير فندق «سانت ريجيس»

وقعت شركة بالم هيلز مع شركة ماريوت العالمية لإطلاق فندق «سانت ريجيس، بالم هيلز»، بمنطقة غرب القاهرة ليشمل الفندق 150غرفة فندقية فاخرة،50 شقة فندقية بخدمات متميزة، و150 وحدة سكنية تحمل العلامة الفندقية.

وقال ياسين منصور، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى لمجموعة بالم هيلز، «يمثل تقديم علامة سانت ريجيس فى غرب القاهرة خطوة تعكس ما تمتلكه مصر من مكانة سياحية راسخة وفرص واعدة لتعزيز حضورها على الخريطة العالمية. ومع الافتتاح الرسمى للمتحف المصرى الكبير، وما يصاحبه من زخم يدعم الحركة السياحية وتطوير المقاصد الثقافية، تأتى هذه الشراكة لتواكب توجه الدولة نحو تطوير بنية سياحية متقدمة. كما تُسهم فى الارتقاء بجودة منظومة الضيافة من خلال تقديم تجارب فندقية متكاملة تعزز جاذبية المقصد السياحى المصرى وتدعم استقطاب الاستثمارات الأجنبية.»

وأضاف: «ترتكز رؤية بالم هيلز الاستراتيجية على دعم قطاع الضيافة فى مصر من خلال ضخ استثمارات كبيرة وتطوير محفظة متنامية من المشروعات التى ترتقى بمستوى الخدمات الفندقية وفق أعلى المعايير. وتعمل بالم هيلز على تطوير محفظتها الفندقية بصورة مستدامة، مع التوجه لإضافة ما يصل إلى 3000 غرفة فندقية خلال السنوات المقبلة، بما يعكس التزام الشركة بتطوير قطاع ضيافة متكامل قادر على استيعاب النمو المتسارع فى الطلب وتقديم قيمة مضافة حقيقية للسوق المصري.»

## «كارما» تطلق مشروع KAVI بخبرات مصرية سعودية

أعلنت شركة كارما للتخطيط العمرانى عن باكورة أعمالها بواحدة من أفضل المناطق وعلى المحاور الرئيسية بمنطقة القاهرة الجديدة، وهو مشروع متعدد الاستخدامات يجمع بين الأنشطة التجارية والإدارية والطبية، مع تصميم معمارى فريد يضع الحكمة فى قلب كل قرار ، كما وقعت أيضا ٣ بروتوكولات تعاون مع كبرى الاستشارات الهندسية وبيوت الخبرة فى مجال ادارة وتشغيل وتنفيذ المراكز التجارية الكبرى فى مصر.

جاء الاعلان عن انطلاق المشروع خلال مؤتمر صحفى وحفل ضخم نظمته الشركة للاحتفال بانطلاق اولى مشروعات شركة كارما والتى انطلقت فى السوق المصرى بشراكة تجمع بين الخبرة المصرية الواسعة والخبرة السعودية الممتدة، لتقدم نموذجا مختلفا فى التطوير العمرانى قائما على الحكمة، وضوح الرؤية، والقيم طويلة المدى .

وأكد المهندس محمد على - رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى لشركة كارما ، أن إطلاق الشركة يمثل بداية جديدة لكيان تم بناؤه على فلسفة واضحة ، مؤكدا أن كارما قد تكون جديدة كشركة فى السوق المصرى ولكنها تتمتع بخبرات طويلة تمتد لاكثر من ٣٩ عاما لمؤسسيها فى مجالات الاستثمار والتطوير العقارى والتشييد والبناء فى كل من مصر والسعودية ، حيث يمتلك مؤسسيها رؤية متراكمة تجمع بين الخبرة السعودية فى الانضباط والجودة، والخبرة المصرية فى فهم السوق وإدارة تفاصيله ومعطياته.

وأضاف « على « أن مشروع KAVI يعكس رؤية وفلسفة شركة كارما واستراتيجيتها الرئيسية المبنية على الرؤية الحكيمة لفلسفة العمل والابتكار والابداع ، موضحا أن كل عنصر فى المشروع، من اختيار الموقع وحتى توزيع الوحدات والتصميم المعماري، قائم على قرار مدروس ورؤية طويلة المدى مشيرا الى ان مشروع KAVI ليس مجرد مركزا متعدد الاستخدامات فى واحدة من اهم المناطق بالقاهرة الجديدة ولكن بداية حقيقية لتحديد هويتنا كمطورين مبتكرين نقدم من خلالها قيمة حقيقية للسوق والعميل .

### ضمن الاستراتيجية الوطنية للعمران..

# 41 مؤشرًا للتحول نحو مدن خضراء مستدامة

تم عقد اجتماع تنسيقى بين الوحدة المركزية للمدن المستدامة ومسؤولى الوحدات الفرعية بأجهزة المدن الجديدة، بحضور الدكتورة هند فروح، رئيس الوحدة المركزية للمدن المستدامة ومدير معهد العمارة بمركز بحوث الإسكان والبناء، والدكتورة دنيا ربيع، مقرر وحدة المدن المستدامة، وأعضاء الوحدة المركزية ومقررى وممثلى الوحدات الفرعية لمدن: القاهرة الجديدة، دمياط الجديدة، العلمين الجديدة، المنصورة الجديدة، برج العرب الجديدة، القرى السياحية، الساحل الشمالى الغربي، النوبارية الجديدة، والسادات، وذلك لمناقشة خطط العمل التنفيذية للتحول الأخضر على أرض الواقع.

جاء الاجتماع فى إطار توجيهات المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، لتفعيل الاستراتيجية الوطنية للعمران والبناء الأخضر المستدام، وقرار مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة باعتبار كل من مدن القاهرة الجديدة، ودمياط الجديدة، والعلمين الجديدة، والمنصورة الجديدة، والعاصمة الإدارية الجديدة مدنًا خضراء، اعتبارًا من ٣٠ يونيو ٢٠٢٦، على أن يتم تطبيق معايير البناء الأخضر المستدام فى جميع المشروعات الجديدة بهذه المدن فى إطار استراتيجية الدولة للتحول إلى مدن جديدة صديقة للبيئة ومستدامة، تستهدف ترشيد استهلاك الطاقة والمياه، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، ورفع مستوى جودة الحياة للمواطنين.

واستعرضت الدكتورة هند فروح منظومة مؤشرات قياس الأداء المكونة من ٤١ مؤشرًا للتحول إلى مدن خضراء مستدامة، وتشمل كفاءة الطاقة ودمج الطاقات المتجددة، كفاءة استخدام المياه، الإدارة المتكاملة للمخلفات، النقل المستدام، معايير المبانى الخضراء وآليات الاعتماد، وأنماط التشجير والغطاء النباتى منخفض المقننات المائية، ومن جانبها، أكدت الدكتورة دنيا ربيع أهمية اعتماد منهجيات علمية متكاملة للمتابعة والتقييم، وتطبيق نظم دقيقة لرصد الأداء البيئى للمشروعات باستخدام مؤشرات كمية ونوعية، بما يضمن تحقيق مستهدفات التحول إلى مدن خضراء.

وتناول الاجتماع أهمية التنسيق والتكامل بين الوحدات المختلفة، وتعزيز القدرات الفنية والإدارية للوحدات الفرعية، وضرورة إعداد أدلة إرشادية وآليات تقييم دقيقة لمتابعة تقدم المشروعات وتحقيق مستهدفات المدن، وقد عرض ممثلوا الوحدات الفرعية للمدن المستدامة مقترحات متكاملة لخطط العمل ومحاور التحسين وأولويات المشروعات وفقًا للاحتياجات والإمكانات الخاصة بكل مدينة، كما تم مناقشة التحديات الفنية والإدارية المرتبطة بالتحول نحو المدن الخضراء المستدامة.

وفى ختام الاجتماع، تم التأكيد على عدد من التوصيات، أبرزها توحيد معايير تطبيق البناء الأخضر المستدام بجميع المدن الجديدة، وإعداد خطط عمل تفصيلية لتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية، وإعطاء أولوية للمشروعات المستدامة ذات الأثر البيئى والاجتماعى المباشر على المواطن ، إلى جانب إعداد تقارير دورية لمتابعة معدلات التنفيذ وفقا لمؤشرات قياس الأداء، وتكثيف برامج بناء القدرات ونشر الوعى بأهمية الاستدامة البيئية.

## «القمر الصناعى» ينجح فى مهمته ويدخل مداره..

# «SPNEX» يرفع راية مصر فى الفضاء

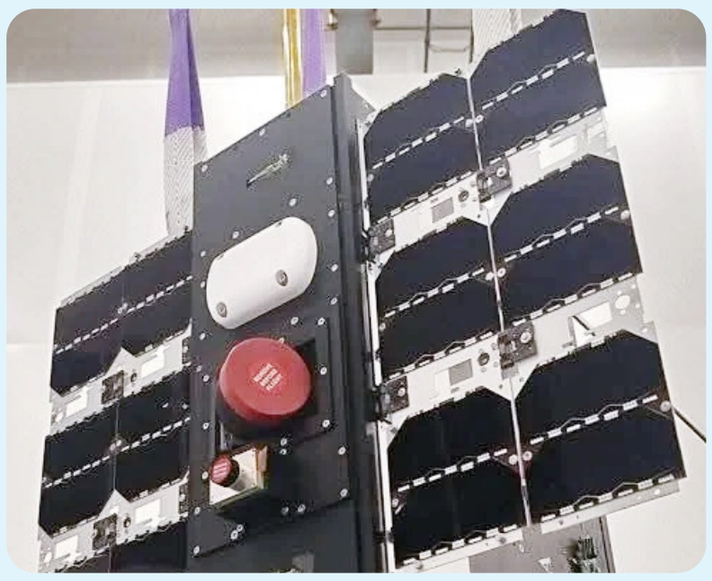

**كتبت: سهر سامح**

سجّلت مصر إنجازًا علميًا جديدًا فى مجال علوم وتكنولوجيا الفضاء، بعد نجاح إطلاق القمر الصناعى المصرى «SPNEX» ودخوله مداره المخصص حول الأرض، فى خطوة تعكس تطور القدرات الوطنية فى تصميم وتصنيع وتشغيل الأقمار الصناعية، وتعزز موقع مصر إقليميًا فى هذا القطاع المتقدم.

وأعلنت وكالة الفضاء المصرية نجاح عملية الإطلاق واستقبال أولى الإشارات التليمترية من القمر الصناعي، بما يؤكد سلامة أنظمته واستقراره فى المدار، وبدء مرحلة التشغيل الفعلى للمهمة العلمية التى صُمم من أجلها.

ويُعد «SPNEX» أحد الأقمار الصناعية النانوية التى طُورت بأيدٍ مصرية داخل معامل ومختبرات وكالة الفضاء المصرية، ضمن خطة تستهدف بناء كوادر محلية قادرة على التعامل مع أحدث تكنولوجيات الفضاء.

لم يكن مجرد إطلاق قمر صناعى جديد، بل رسالة واضحة بأن مصر باتت لاعبًا حاضرًا فى مجال علوم وتكنولوجيا الفضاء. فمع نجاح القمر الصناعى المصرى «SPNEX» فى الوصول إلى مداره وبدء إرسال إشارات التشغيل الأولى، تسجّل الدولة إنجازًا علميًا جديدًا يعكس تطور قدراتها الوطنية واعتمادها على كوادر محلية فى تصميم وتصنيع وتشغيل منظومات فضائية متقدمة، تفتح آفاقًا واسعة للبحث العلمى والتطبيقات المستقبلية.

القمر الصناعى «SPNEX»، وهو اختصار لـ Space Plasma Nanosatellite Experiment، ينتمى إلى فئة الأقمار الصناعية النانوية من نوع CubeSat (٦U)، ويهدف بالأساس إلى دراسة خصائص البلازما فى طبقات الأيونوسفير المحيطة بالأرض. وتُعد هذه الطبقات من أكثر مناطق الفضاء القريب تأثيرًا على أنظمة الاتصالات والملاحة والأقمار الصناعية، نظرًا لتأثرها بالعواصف الشمسية والتغيرات فى المجال المغناطيسى للأرض.

وجرى إطلاق القمر الصناعى بنجاح على متن صاروخ الإطلاق الصينى «Lijian-١ Y١١» من أحد مراكز الإطلاق فى الصين، ضمن مهمة حملت عددًا من الأقمار الصناعية لدول مختلفة. وبعد الوصول إلى المدار المحدد، بدأت محطة التحكم الأرضية التابعة لوكالة الفضاء المصرية فى استقبال الإشارات الأولى من القمر، والتى أكدت أن جميع الأنظمة تعمل بكفاءة، وأن القمر استجاب لأوامر التوجيه والتشغيل كما هو مخطط له.

ووفق البيانات الرسمية الصادرة عن وكالة الفضاء المصرية، أظهرت الإشارات التليمترية الأولية استقرار القمر فى مداره، ونجاح عملية توجيهه نحو الشمس، ما أدى إلى شحن البطاريات بنسبة مرتفعة، فى مؤشر إيجابى على جاهزية «SPNEX» لبدء تنفيذ مهامه العلمية خلال الفترة المقبلة. وتمثل هذه المرحلة نقطة حاسمة فى أى مهمة فضائية، حيث يتم التأكد من سلامة الأنظمة الكهربائية والاتصالات والتحكم الحراري.

وتكمن الأهمية العلمية للقمر الصناعى «SPNEX» فى قدرته على جمع بيانات دقيقة حول سلوك البلازما فى الأيونوسفير، وهى بيانات تسهم فى تحسين نماذج التنبؤ بما يُعرف بـ«طقس الفضاء». ويؤثر طقس الفضاء بشكل مباشر على كفاءة شبكات الاتصالات، وإشارات الملاحة عبر الأقمار الصناعية، بل وقد يمتد تأثيره إلى شبكات الكهرباء فى بعض الحالات القصوى. ومن ثم، فإن البيانات التى يوفرها القمر تمثل إضافة مهمة للمجتمع العلمى محليًا ودوليًا.

ولا تقتصر أهمية «SPNEX» على الجانب البحثى فقط، بل تمتد إلى كونه نموذجًا تطبيقيًا لقدرة مصر على تطوير أقمار صناعية متكاملة محليًا. فقد تم تصميم القمر وتجميعه واختباره داخل منشآت وكالة الفضاء المصرية، وتحديدًا فى مركز التجميع والتكامل والاختبار (AIT) بالمدينة الفضائية المصرية، على يد فرق من المهندسين والباحثين المصريين، ما يعكس نقلًا حقيقيًا للمعرفة وبناءً تراكميًا للخبرات.

كما تم تطوير محطة التحكم الأرضية الخاصة بالقمر داخل مصر، وهو ما يمنح الجهات الوطنية قدرة مستقلة على تشغيل القمر، واستقبال بياناته، وإدارة مهمته العلمية دون الاعتماد الكامل على أطراف خارجية. ويُعد هذا العنصر من أهم ركائز برامج الفضاء الحديثة، حيث لا يقتصر النجاح على إطلاق القمر، بل يمتد إلى ضمان استدامة تشغيله وتحليل البيانات الناتجة عنه.

ويمثل إطلاق «SPNEX» امتدادًا لسلسلة من المشروعات الفضائية التى نفذتها مصر خلال السنوات الأخيرة، فى إطار استراتيجية وطنية تهدف إلى توطين تكنولوجيا الفضاء، ودعم البحث العلمي، وربط مخرجاته بالتنمية المستدامة. وتولى هذه الاستراتيجية اهتمامًا خاصًا بتدريب الكوادر الشابة، وإشراك الجامعات والمراكز البحثية فى مشروعات الأقمار الصناعية، بما يخلق بيئة علمية متكاملة.

وعلى الصعيد الإقليمي، يعزز هذا الإنجاز مكانة مصر بين الدول القليلة فى المنطقة التى تمتلك خبرات عملية فى تصميم وتشغيل الأقمار الصناعية، خاصة فى فئة الأقمار النانوية التى أصبحت أداة رئيسية للبحث العلمى منخفض التكلفة، ومجالًا تنافسيًا بين الدول الصاعدة فى علوم الفضاء.

ويرى خبراء أن نجاح «SPNEX» يفتح الباب أمام مزيد من المشروعات العلمية المتقدمة، سواء فى دراسة الغلاف الجوى والفضاء القريب من الأرض، أو فى تطبيقات عملية تخدم قطاعات الاتصالات والملاحة ومراقبة البيئة. كما يُتوقع أن تُتاح البيانات التى سيجمعها القمر للباحثين المصريين، بما يدعم رسائل الماجستير والدكتوراه، ويعزز النشر العلمى فى هذا المجال الحيوي.

وفى المحصلة، لا يُعد نجاح إطلاق وتشغيل القمر الصناعى «SPNEX» إنجازًا تقنيًا فحسب، بل خطوة جديدة فى مسار طويل تسعى من خلاله مصر إلى ترسيخ وجودها فى عالم الفضاء، وتحويل الاستثمار فى العلوم المتقدمة إلى رافد أساسى من روافد التنمية وبناء المستقبل.

# «داليا الباز» تكرم أبناء العاملين بهيئة البريد المتفوقين دراسيًا

نظمت الهيئة القومية للبريد احتفالية كبرى لتكريم أبناء العاملين المتفوقين دراسيًا فى مختلف مراحل التعليم بحضور أولياء أمور الطلاب وجميع القيادات التنفيذية بالهيئة، وذلك فى إطار حرص الهيئة على دعم التفوق العلمى وتشجيع أبناء العاملين على مواصلة التميز والنجاح

وقامت داليا الباز، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، بتكريم أبناء العاملين المتفوقين، مؤكدة أن الهيئة تحرص دائما على تكريم أبناء العاملين المتفوقين، بما يعكس إيمان الهيئة الراسخ بأهمية تحفيز النماذج المتميزةالتى تمثل قدوة مشرفة لأقرانهم.

وأعربت داليا الباز عن فخرها بما حققه أبناء العاملين من نتائج مشرفة، مشيرًة الى أن العاملين وأسرهم هم الثروة الحقيقية للهيئة، وأن دعم الأبناء المتفوقين يمثل استثماراً حقيقياً فى مستقبل الوطن، ويسهم فى بناء جيل واعٍوقادر على تحمل المسئولية والمشاركة الفعالة فى مسيرة التنمية.

ومن جانبه أكد جاد محمد رئيس النقابة العامة للبريد أن هذا التكريم يعكس الاهتمام الحقيقى الذى توليه الهيئةبأبناء العاملين وحرصها على دعمهم وتحفيزهم على التفوق، مشيرًا إلى أن النقابة العامة للبريد تولى أهمية كبيرة للبعد الاجتماعى للعاملين وأسرهم وتعمل بالتنسيق المستمر مع إدارة الهيئة على تقديم مختلف أوجه الدعم بمايسهم فى تلبية مطالب العاملين وتحقيق الاستقرار الوظيفى لهم.

وجدير بالذكر أن التكريم شمل الطلاب المتفوقين فى الشهادات العامة والأزهرية والدبلومات الفنية؛ إذ تم تكريم ٤٤٧ طالبًا على مستوى الجمهورية من بينهم ٥٥ طالبًا من الأوائل تم تكريمهم خلال الاحتفالية، كما شمل التكريم ١٩٧ طالبًا بدفاتر توفير وشهادات تقدير و٢٥٠ طالبًا بشهادات تقدير و٨٥ طالبًا من طلاب مرحلتى (البكالوريوسواليسانس) على أن يتم استكمال مراسم التكريم لباقى الطلاب من خلال رؤساء القطاعات بالمناطق وأعضاء النقابةالعامة للبريد والنقابات الفرعية، نيابة عن رئيس مجلس الإدارة وذلك استكمالًا لفعاليات التكريم التى انطلقت اليوم.

وتفقدت داليا الباز، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، مركز عمليات البريد المصرى اللوجستي، وذلك لمتابعة سير العمل فى خدمة "وصّلها" والخدمات اللوجستية المختلفة التى تقدمها الهيئة، وخلال الجولة، حرصتعلى مقابلة العاملين بالمركز والاستماع إلى مطالبهم ومقترحاتهم، والتعرف على التحديات التى تواجههم أثناءالعمل، بما يسهم فى تحسين بيئة العمل ورفع كفاءة الأداء، ورافقها خلال الجولة الأستاذ إسلام عبد الغني، مساعدرئيس مجلس الإدارة للخدمات اللوجستية، الذى قدم شرحًا مفصلاً حول آليات العمل وآفاق التوسع فى هذهالخدمات.

وخلال الجولة أشادت داليا الباز بالجهود التى يبذلها العاملون بالبريد المصري، مؤكدة أن هذه الجهود تسهم فيدعم خطط تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين والعملاء، وتعزز قدرة البريد المصرى على المنافسة فى السوقين المحلى والدولي.

# المصرية للاتصالات «وى» ترعى مبادرة «قمة المرأة المصرية 2025»

**كتب: أسامة محمد**

أعلنت الشركة المصرية للاتصالات «وي» رعايتها لمبادرة قمة المرأة المصرية ٢٠٢٥، التى تستهدف هذا العام دعم وتمكين المرأة والشباب فى مجالات الوظائف المستقبلية، خاصة المرتبطة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، إلى جانب الذكاء الاصطناعى والابتكار وريادة الأعمال.

وتركّز المبادرة على ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، من خلال إتاحة فرص التدريب والتوظيف، وبناء قنوات تواصل مباشرة بين الشباب والقيادات التنفيذية والخبراء الدوليين

وقد شهدت القمة مشاركة متميزة من كوادر المصرية للاتصالات، الذين قدموا ورش عمل تتناول موضوعات بناءمواهب مبتكرة فى عصر الذكاء الاصطناعي، والإنترنت الآمن، والذكاء الاصطناعى من أجل الخير، وذلك بهدف نقلالخبرات المهنية إلىالأجيال القادمة.

تأتى هذه الرعاية فى إطار استراتيجية المسئولية المجتمعية للمصرية للاتصالات، وتوجه الشركة نحو دعم مبادراتتمكين الشباب والمرأة، وتعزيز الابتكار فى مجالات التكنولوجيا، ودعم ريادة الأعمال، وتنمية الاقتصاد المعرفي،وترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمى للتميز التكنولوجي، حيث تركز هذه المبادرة على تركّز المبادرة على بناء منظومةوطنية للابتكار والتشغيل، وتنمية مهارات المستقبل بالتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، وتعزيز مشاركة المرأةفى مجالات العلوم والتكنولوجيا، ودعم رواد الأعمال الشباب، من خلال تدريب نحو ٦٠٠٠ طالب وطالبة من ٣٠ جامعة مصرية.

يذكر أن المصرية للاتصالات قدمت العديد من المبادرات المتكاملة التى تستهدف بناء القدرات ودعم التعليم وتعزيزالابتكار.

مثل مبادرة "هى تقود" التى وفرت تدريبًا متخصصًا لأكثر من ٨٢٥ طالبة فى عشر محافظات وساعدتهن علىتحويل أفكارهن إلى مشروعات مبتكرة ذات أثر اقتصادى واجتماعي، كما ساهمت الشركة فى إعداد كوادر شابةمتميزة من خلال توفير منح دراسية كاملة فى مجالات الهندسة وعلوم الحاسب لطلاب جامعات مثل جامعة زويلوجامعة مصر للمعلوماتية، بهدف تأهيل جيل قادر على قيادة قطاع الاتصالات والتحول الرقمي.

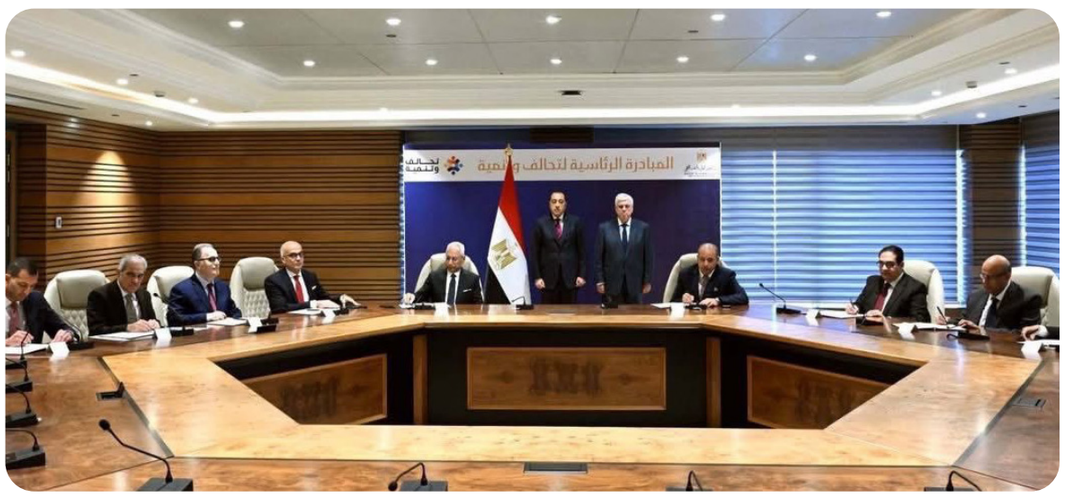


# «اتصال» تقود تحالف الإسكندرية الفائز لقيادة مستقبل النقل الذكى والمستدام فى مصر

**كتبت: سهر سامح**

تحت رعاية رئيس الجمهورية الرئيس عبد الفتاح السيسي، وبحضور رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولى ووزير التعليم العالى والبحث العلمى الدكتور أيمن عاشور ، شهدت العاصمة الجديدة الإعلان عن التحالفات الفائزة ضمن المبادرة الرئاسية «تحالف وتنمية»، حيث تم اختيار ٩ تحالفات فقط من أصل ١٠٤ تحالفات متقدمة على مستوى الجمهورية.

وكان من بين التحالفات الفائزة تحالف «الإسكندرية للنقل الذكى والمستدام»، والذى تقوده جمعية اتصال – EiTESAL، ليكون التحالف الوحيد الممثل لإقليم الإسكندرية، فى خطوة تعكس الثقة فى قدرات الجمعية وخبراتها الممتدة فى دعم الابتكار وريادة الأعمال بمجالات التكنولوجيا والنقل الذكى والمستدام.

ويضم التحالف نموذجًا متكاملًا يجمع بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ورأس المال المخاطر، من خلال شراكة استراتيجية تشمل جامعة الإسكندرية كممثل للقطاع الأكاديمي، إلى جانب نخبة من الشركات الرائدة فى ريادة الأعمال، والتدريب وبناء القدرات، والبحث والتطوير، والشريك الصناعي، وهم: Sprints، CourseVox، Brightskies، EVRaid، و Geyushi Automotive.

وخلال الفعالية، قام عاصم وهبي، نائب رئيس مجلس إدارة جمعية اتصال، بتوقيع الاتفاقية ممثلا عن الجمعية، وذلك بحضور القيادات المعنية ومشاركة أعضاء التحالف، فى تأكيد واضح على الالتزام المشترك بإنجاح هذا المشروع الوطنى ودعم أهدافه الاستراتيجية.

ويهدف تحالف الإسكندرية للنقل الذكى والمستدام إلى توطين تكنولوجيا المركبات الكهربائية فى مصر، وبناء منظومة ابتكار متكاملة فى مجال النقل الذكي، إلى جانب تمكين رواد الأعمال، وتأهيل وتدريب المهندسين والمتخصصين بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل المحلى والإقليمى والعالمي. وتمثل هذه الخطوة تحركًا استراتيجيًا من شأنه فتح مسارات صناعية جديدة أمام الشباب خلال السنوات المقبلة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

وتُعد مبادرة «تحالف وتنمية» الأضخم من نوعها فى مجال البحث العلمى التطبيقي، حيث تستهدف ربط البحث العلمى بالصناعة والتعليم وريادة الأعمال، وتسريع تحويل الابتكار إلى تطبيقات عملية ذات أثر اقتصادى واجتماعى ملموس، بما يدعم تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ للتحول نحو الاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا النظيفة.

ويعكس فوز تحالف الإسكندرية تتويجًا للجهود المشتركة بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية والمجتمعية، ورؤية موحدة لفتح آفاق جديدة لبناء مستقبل مستدام فى مجال النقل الذكي، وتسريع وتيرة التحول الوطنى نحو حلول نقل منخفضة الانبعاثات تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة.

## أغنى رجل فى العالم..

# إيلون ماسك.. «مستر إكس»

**كتب: عبد الحى إبراهيم:**

فى تطور لافت وغير مسبوق فى تاريخ الثروات العالمية، شهد الأسبوع الماضى قفزة استثنائية فى صافى ثروة رجل الأعمال الأمريكى «إيلون ماسك»، مؤسس شركتى «تسلا» و«سبيس إكس»، بعدما تجاوزت ثروته حاجز ٦٠٠ مليار دولار، ليصبح بذلك أول شخص فى التاريخ يصل إلى هذا المستوى من الثروة.

وتجمع معظم التقارير الاقتصادية على أن الفارق بين «ماسك» وأقرب منافسيه فى قائمة أثرياء العالم أصبح غير مسبوق، إذ تتجاوز ثروته مئات المليارات مقارنة بصاحب المركز الثانى، ما يجعل وصوله إلى لقب «أول تريليونير فى التاريخ» مسألة وقت وفق تقديرات المحللين.

ويعكس هذا التحول المسار التصاعدى السريع الذى سلكه «ماسك» خلال السنوات الأخيرة، مستفيدًا من التوسع الكبير فى استثماراته، لا سيما فى مجالات السيارات الكهربائية، وصناعة الفضاء، والذكاء الاصطناعي، وهى قطاعات تشهد نموًا متسارعًا على المستوى العالمي.

ووفقًا لتقديرات مجلة «فوربس» الأمريكية، فإن العامل الأبرز وراء هذه القفزة يتمثل فى الارتفاع الكبير فى تقييم شركة «سبيس إكس»، المتخصصة فى صناعة الصواريخ وتقديم خدمات الإطلاق الفضائي، بعدما أطلقت الشركة عرضًا لشراء أسهم بقيمة ٨٠٠ مليار دولار، مقارنة بنحو ٤٠٠ مليار دولار فى أغسطس الماضي، بحسب إفادات مستثمرين مطلعين.

ويمتلك «ماسك» حصة تقدر بنحو ٤٢٪ من أسهم «سبيس إكس»، وهى الحصة الأكبر ضمن أصوله الرئيسية، حيث تُقدّر قيمتها بنحو ٣٣٦ مليار دولار، ما أدى إلى زيادة صافى ثروته بحوالى ١٦٨ مليار دولار خلال فترة قصيرة، لتصل إلى نحو ٦٧٧ مليار دولار، وهو رقم غير مسبوق فى تاريخ الثروات الفردية، حسب «فوربس».

وذكرت مجلة «فوربس»، أن ثروة «ماسك» لا تقتصر على قطاع الفضاء فقط، إذ يمتلك أيضًا نحو ١٢٪ من أسهم شركة «تسلا» لصناعة السيارات الكهربائية، التى شهد سهمها ارتفاعًا بنسبة ١٣٪ منذ بداية العام، رغم تراجع المبيعات فى بعض الأسواق، فى إشارة إلى استمرار ثقة المستثمرين بخطط الشركة المستقبلية.

وفى تقرير لوكالة «رويترز»، أشار إلى أن شركة «سبيس إكس» تخطط للإدراج فى الأسواق المالية خلال عام ٢٠٢٦، وسط توقعات بأن يؤدى هذا الطرح المحتمل إلى رفع تقييم الشركة إلى نحو ١,٥ تريليون دولار، وهو ما قد يفتح الطريق أمام «ماسك» ليصبح أول تريليونير فى العالم.

وساهم إعلان «ماسك» عن بدء اختبار سيارات الأجرة ذاتية القيادة «روبوتاكسي» دون وجود مراقب أمان فى المقعد الأمامى فى دعم أداء سهم «تسلا»، إذ سجل السهم ارتفاعًا ملحوظًا عقب الإعلان، حيث أكدت «فوربس»، أن هذا الإعلان يعكس تفاؤل الأسواق بتقدم الشركة فى مجال القيادة الذاتية.

وفى هذا السياق، ذكرت صحيفة «الغارديان» البريطانية أن مساهمى «تسلا» وافقوا فى نوفمبر الماضى على خطة مكافآت استثنائية، قد تمنح «ماسك» ما يصل إلى تريليون دولار إضافى من الأسهم، فى حال تمكنت الشركة من تحقيق أهداف أداء طموحة خلال السنوات العشر المقبلة.

وتشير «الغارديان» إلى أن هذه الخطوة تعكس ثقة المستثمرين فى رؤية «ماسك» طويلة المدى، خصوصًا فى مجالات الذكاء الاصطناعى والروبوتات، التى تسعى «تسلا» إلى تعزيز حضورها فيها خلال السنوات المقبلة.

وفى موازاة ذلك، يواصل «ماسك» توسيع نشاطه فى مجال الذكاء الاصطناعى عبر شركته «إكس إيه آى هولدينغز»، التى اندمجت مع منصته الاجتماعية «إكس»، حيث أفادت وكالة «بلومبرغ» بأن الشركة تجرى محادثات لجمع تمويل جديد قد تصل قيمته إلى ٢٣٠ مليار دولار، وهو ما يتجاوز ضعف تقييمها عند تأسيسها فى مارس الماضي.

وتقدّر مجلة «فوربس» حصة ماسك فى «إكس إيه آى هولدينغز» بنحو ٥٣٪، ما يضيف إلى ثروته عشرات المليارات من الدولارات، ويؤكد تنوع مصادر دخله واستثماراته فى قطاعات استراتيجية متعددة.

وتُظهر بيانات منصة «جوت تريد» لتداول الأسهم أن «سبيس إكس» أصبحت حاليًا أغلى شركة خاصة فى العالم، مع توقعات بأن يصل تقييمها إلى نحو ١,٥ تريليون دولار فى حال طرحها للاكتتاب العام، وهو ما قد يشكل نقطة تحول فى قطاع الفضاء التجارى عالميًا.

وتشير بيانات صادرة عن جامعة «أديلاد للتكنولوجيا» فى أستراليا إلى أن ثروة ماسك شهدت نموًا غير مسبوق خلال فترة قصيرة، إذ ارتفعت من نحو ٢٤,٦ مليار دولار فى مارس ٢٠٢٠ إلى قرابة ١٠٠ مليار دولار فى أغسطس من العام نفسه.

وأضافت «أديلاد للتكنولوجيا»، أن «ماسك» حصل فى يناير ٢٠٢١، على لقب أغنى شخص فى العالم بثروة تقارب ١٩٠ مليار دولار، متجاوزًا «جيف بيزوس» و«برنارد أرنو»، قبل أن يواصل تسجيل قفزات مالية متتالية أوصلت ثروته إلى ٣٠٠ مليار دولار بنهاية ٢٠٢١، ثم ٤٠٠ مليار دولار فى ٢٠٢٤، وصولًا إلى المستويات القياسية الحالية.


AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

NO.381
2025-12-21
www.alborsagia.news
https://www.facebook.com/alborsagia


## آمال عريضة للجماهير المصرية فى أمم إفريقيا..

# «الثامنة يا عميد»

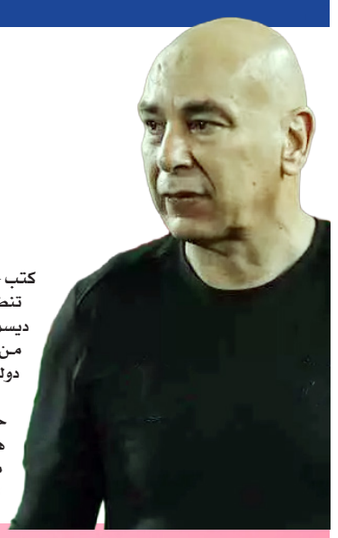

**كتب - ابراهيم عبد العظيم:**

تنطلق بطولة كأس الأمم الأفريقية يوم ٢١ ديسمبر الجارى بمشاركة ٢٤ منتخباً يتنافسون من أجل حصد لقب البطولة التى تقام فى دولة المغرب الشقيق.

ويشارك منتخب مصر بقيادة حسام حسن المدير الفنى للمنتخب ولاعبيه فى هذه البطولة بعدما نجح فى الوصول لها من خلال التصفيات المؤهلة عقب تصدره للمجموعة برصيد ١٤ نقطة.

وتعد هذه البطولة هى الإختبار الحقيقى للاعبى حسام حسن، حيث يأمل الجماهير المصرية فى الفوز بتلك اللقب الذى غاب عن الفراعنة لمدة طويلة جداً منذ عام ٢٠١٠ أى ما يعادل ١٥ عاماً كاملاً.

ويشارك منتخب مصر فى المجموعة الثانية بصحبة كل من منتخبات «أنجولا - مصر - جنوب أفريقيا - زيمبابوي».

وتشهد قائمة منتخب مصر تواجد عدد ٢٨ لاعبا للمشاركة فى بطولة كاس الأمم الإفريقية وتضم القائمة : حراسة المرمى: محمد الشناوي، أحمد الشناوي، مصطفى شوبير ومحمد صبحي، وخط الدفاع: محمد هاني، أحمد عيد، رامى ربيعة، خالد صبحي، ياسر إبراهيم، محمد إسماعيل، حسام عبد المجيد، محمد حمدى وأحمد فتوح، وخط الوسط: مروان عطية، حمدى فتحي، مهند لاشين، محمود صابر، محمد شحاتة، إمام عاشور، أحمد سيد زيزو، محمود تريزيجيه، إبراهيم عادل، مصطفى فتحي، وفى خط الهجوم: عمر مرموش، محمد صلاح، مصطفى محمد، صلاح محسن وأسامة فيصل.

أقيمت بطولة كأس الأمم الأفريقية من قبل فى عدد ٣٤ مرة منذ إنطلاق المسابقة فى عام ١٩٥٧عندما شارك بها ٣ دول فقط وهم «مصر و السودان و اثيوبيا» وكان أخر موسم فى ٢٠٢٥ والتى لم تكمل مصر بها حتى الأدوار النهائية وخرجت.

أكثر المنتخبات حصولاً على لقب كأس الأمم

يأتى منتخب مصر فى صدارة المناخبات الأكثر تتويجاً وحصولاً على بطولة كأس الأمم الأفريقية بعدد ٧ ألقاب، كان أول لقب حققه الفراعنة فى موسم ١٩٥٧ بينما كان أخر لقب فى عام ٢٠١٠، بينما جاء منتخب الكاميرون ثانياً بعدد ٥ بطولات كانت أخرها عام ٢٠١٧.

وتعد البطولة هذا العام من البطولات الأكثر منافسة نظراً لشراسة جميع المنتخبات المشاركة فى هذه النسخة التى تقام فى المغرب.

المنتخبات المرشحة للبطولة

يوجد أكثر من منتخب مرشح لحسم لقب بطولة كأس الأم الأفريقية فب هذه النسخة مثل منتخب المغرب صاحب الأرض بسبب الدفعة القوية التى يأخذها لاعبيه من حضور الجماهير بإمتلاء. المدرجات، كما يوجد منتخب الجزائر من المنتخبات المرشحة لحصد اللقب أيضاً نظراً لإمتلاكه عناصر مميزة، كما يأمل جماهير منتخب مصر فى حصد هذا اللقب لتواجد عدد مميز من اللاعبين أمثال «محمد صلاح و عمر مرموش و تريزيجية و مصطفى محمد و إمام عاشور»، بالإضافة أيضاً إلى دخول المنتخب التونسى فى الصورة.

## خلافات واتهامات وتنمر..

# «ترند الفنانين» كله مشاكل

**كتبت: ليلى أنور**

تصدرت الخلافات العائلية والتصريحات المثيرة للجدل الأخبار، لتكشف عن جانب إنسانى مضطرب فى حياة بعض نجوم الفن، فبين صراعات الأشقاء، وجدالات «النجومية»، وانتقادات فنية حادة، وحملات «تنمر» غير مبررة، يجد نجوم الصف الأول أنفسهم فى مواجهة ضغوط لا علاقة لها بالكاميرات أو شباك التذاكر.

### خلافات شيرين عبدالوهاب

عادت الأزمة بين الفنانة شيرين عبدالوهاب وشقيقها محمد إلى الظهور مجددًا، على خلفية خلافات متعلقة بإدارة أعمالها. وكشف شقيقها، عبر منشور مطول على موقع «فيس بوك»، عن تفاصيل جديدة تتعلق بواقعة صلح أعقبها خلاف أثناء مفاوضات مع إحدى شركات الإنتاج، مؤكدًا تعرضه للإقصاء المفاجئ من الملف القانونى رغم عدم ارتكابه أى مخالفة، -على حد قوله-.

وأشار إلى امتلاكه مستندات تثبت صحة موقفه، نافيًا الاتهامات المتعلقة بتزوير العقود أو التوقيع بتوكيل ملغي، مؤكدًا أن بيانًا قانونيًا صادرًا عن محاميه سيضع حدًا نهائيًا لما وصفه بـ«الادعاءات المغلوطة».

### غرور أحمد العوضى

وأثار الفنان أحمد العوضى موجة واسعة من الجدل، عقب تصريحاته خلال بث مباشر عبر «فيس بوك»، أكد خلالها، أنه النجم الأعلى أجرًا ومشاهدة فى مصر، معربًا عن امتنانه لجمهوره بعد تصدر مسلسله «فهد البطل» مؤشرات البحث لعام ٢٠٢٥.

وأكد العوضي، أن نجاحه جاء بدعم جمهوره وتوفيق الله، معتبرًا أن تصدره المشهد الفنى أمر طبيعى فى ظل ما حققه العمل من نسب مشاهدة وإعلانات مرتفعة.

فى المقابل، وجهت الإعلامية ريهام سعيد انتقادات مباشرة لـ«العوضي»، مطالبة إياه برد الجميل لمن دعموا مسيرته الفنية فى بداياته، مشيرة إلى دور زميلته السابقة فى منحه فرصة البطولة ورفع أجره.

كما علّقت الإعلامية رضوى الشربينى على الجدل، معتبرة أن الحديث عن التفوق فى الأجر أو الشهرة يجب أن يترافق مع الاعتراف بفضل الآخرين، مؤكدة أن العلو المطلق لا يكون إلا لله، وأن القيم والتربية تنعكس دائمًا على النهاية.

وفى السياق ذاته، دعا محمد عبدالعزيز، شقيق الفنانة ياسمين عبدالعزيز، إلى الحفاظ على صلة الرحم، وتجاوز الخلافات، مؤكدًا أن الحياة قصيرة ولا تستحق الانشغال بصراعات تستنزف الطاقات.

### محمد صبحى ينتقد فيلم «الست»

على صعيد آخر، وجّه الفنان محمد صبحى انتقادات لاذعة لصناع فيلم "الست"، معربًا عن استيائه من مشاركة الفنانة منى زكى فى العمل، معتبرًا أن بعض الأعمال الفنية قد تتعارض مع الحقيقة التاريخية أو الفنية، وهو ما يرفضه كممثل، رغم تقديره الكبير لموهبة منى زكى التى وصفها بتلميذته وحبيبته.

### أحمد السقا والتنمر

وفى واقعة أثارت استياء واسعًا، كشف الفنان أحمد السقا عن تعرضه لحملة تنمر وسخرية على مواقع التواصل الاجتماعي، عقب نشره مقاطع فيديو لدعم نجم ليفربول محمد صلاح فى أزمته الأخيرة مع ناديه.

وأوضح السقا، أنه فوجئ بسيل من التعليقات المسيئة استمرت لساعات دون مبرر واضح، معربًا عن دهشته من تصرف جمهور اعتاد منه الدعم، واصفًا ما حدث بالقاسى وغير المفهوم.